



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم: علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

التخصص: مالية

أثر مصادر التمويل على التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية  
دراسة حالة مؤسسة انتاج الحليب ومشتقاته (ملبنة المنبع) سعيدة

تحت إشراف الدكتور:

\* أ. نزعى فاطمة الزهراء

من إعداد الطالب

بوراس منال

السنة الجامعية: 2024-2025



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## كلمة شكر

نشكر الله العلي القدير الذي انعم علينا بنعمة العقل و الدين،  
القائل في محكم التنزيل " وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ " سورة يوسف  
آية 76.... صدق الله العظيم.

وقال رسول الله (صلي الله عليه وسلم): "من صنع إليكم معروفاً  
فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم  
كافأتموه" ..... (رواه أبو داوود).

وأيضاً وفاء وتقديراً واعترافاً مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر  
لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتي في مجال  
البحث العلمي، وأخص بالذكر الأستاذة الفاضلة: نزي فاطمة  
الزهراء على هذه الدراسة. وصاحبة الفضل في توجيهي  
ومساعدتي في تجميع المادة البحثية، فجزاها الله كل خير.

وأخيراً، أتقدم بجزيل شكر إلى كل من مدوا لنا يد العون والمساعدة  
في إخراج هذه الدراسة علي أكمل وجه.



## إهداء

﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ \* وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ

تَعْمَلُونَ ﴾ [لقمان: 14، 15].

إلى من لا يضاھيھما أحد في الكون، إلى من أمرنا الله ببرھما، إلى من بذلا الكثير، وقدمنا ما لا يمكن أن يرد، إليكما تلك الكلمات أُمي وأبي الغاليان، أھدي لكما هذا البحث؛ فقد

كنتما خير داعم لي طوال مسيرتي الدراسية : بوراس عبد الكريم و مزيان خيرة

قال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ

مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبَالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ [النحل: 72]

إلى زوجي العزيز: أھدي هذا البحث تعبيراً مني عن خالص شكري؛ لما قدمه لي طوال فترة

دراستي من دعم معنوي ومادي، فكان نعم الزوج والصدیق: يوب عبد القادر

قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِإِخْوِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ ۖ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ. [سورة الأعراف، آية:



## ملخص:

يُعد التوازن المالي من أبرز مؤشرات الاستقرار والاستدامة في المؤسسة الاقتصادية، ويتأثر بشكل مباشر بطبيعة وهيكل مصادر التمويل المعتمدة. فالتمويل الذاتي يعزز من الاستقلالية المالية ويقلل من مخاطر الإفلاس، في حين أن الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي، خصوصاً القروض، قد يؤدي إلى اختلال التوازن نتيجة ارتفاع الأعباء المالية والتزامات السداد. كما أن التنوع في مصادر التمويل يُمكن المؤسسة من تحقيق مرونة مالية أكبر، ويسهم في تحسين الأداء العام عبر توزيع المخاطر. لذا، فإن اختيار هيكل التمويل المناسب يمثل عاملاً حاسماً في تحقيق توازن مالي مستدام، مما يستوجب دراسة دقيقة للتكاليف والمخاطر المرتبطة بكل مصدر تمويلي.

**كلمات مفتاحية:** التوازن المالي، التمويل الذاتي، التمويل الخارجي، الهيكل المالي، المؤسسة الاقتصادية، المخاطر المالية، الأداء المالي.

## Résumé:

L'équilibre financier constitue l'un des indicateurs les plus importants de la stabilité et de la durabilité dans l'entreprise économique, et il est directement influencé par la nature et la structure des sources de financement adoptées. Le financement interne renforce l'indépendance financière et réduit les risques de faillite, tandis qu'un recours excessif au financement externe, notamment les emprunts, peut entraîner un déséquilibre en raison de l'augmentation des charges financières et des obligations de remboursement. Par ailleurs, la diversification des sources de financement permet une plus grande flexibilité financière et contribue à améliorer la performance globale en répartissant les risques. Ainsi, le choix d'une structure de financement appropriée représente un facteur clé pour assurer un équilibre financier durable, ce qui nécessite une évaluation rigoureuse des coûts et des risques liés à chaque source.

**Mots-clés :** Équilibre financier, financement interne, financement externe, structure financière, entreprise économique, risques financiers, performance financière.

## Abstract:

Financial balance is one of the key indicators of stability and sustainability in an economic enterprise, and it is directly affected by the nature and structure of the adopted sources of financing. Internal financing strengthens financial independence and reduces the risk of bankruptcy, while excessive reliance on external financing, especially loans, may lead to imbalance due to increased financial burdens and repayment obligations. Furthermore, diversifying funding sources enables greater financial flexibility and contributes to improving overall performance by distributing risk. Therefore, choosing an appropriate financing structure is a crucial factor in achieving sustainable financial balance, requiring a careful assessment of the costs and risks associated with each source.

**Keywords:** Financial balance, internal financing, external financing, financial structure, economic enterprise, financial risks, financial performance.

## قائمة المحتويات

2	البسمة
3	كلمة شكر
4	إهداء
6	ملخص:
9	قائمة الجداول
ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.	قائمة الأشكال
أ	مقدمة
8	الفصل الأول: الإطار النظري لمصادر التمويل والتوازن المالي
9	تمهيد
9	المبحث الأول: عموميات حول مصادر التمويل والتوازن المالي
9	المطلب الأول: عموميات حول مصادر التمويل.
21	المطلب الثاني: عموميات حول التوازن المالي
	المبحث الثاني: أثر مصادر التمويل على التوازن المالي ومعايير اختيار مصدر التمويل
34	الأمثل
34	المطلب الأول: أثر مصادر التمويل على التوازن المالي للمؤسسة
35	المطلب الثاني، معايير اختيار مصدر التمويل الأمثل لتحقيق التوازن
35	خلاصة الفصل الأول
37	الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لمصادر التمويل والتوازن المالي
38	تمهيد:
39	المبحث الأول: عموميات حول مؤسسة انتاج الحليب ومشتقاته منبع سعيدة
39	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن ملبنة المنبع OROLAIT بسعيدة

43	المطلب الثاني: شرح الهيكل التنظيمي
46	المبحث الثاني : تحليل التوازن المالي لمؤسسة .
47	المطلب الاول :عرض الميزانية و تحليلها عن طريق مؤشرات التوازن المالي لسنوات(2020-2021-2022)
69	خلاصة الفصل الثاني
72	الخاتمة
75	قائمة المصادر والمراجع
79	قائمة الملاحق

## قائمة الجداول

- الجدول رقم (1): حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من اجمالي الفائض الاستغلال -- 16
- الجدول رقم (2): حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من النتيجة الصافية للسنة المالية. 17
- الجدول رقم 3 عناصر الأصول للميزانية المحاسبية لمؤسسة جيبلي ----- 47
- الجدول رقم4: جانب الاستخدامات لمؤسسة الحليب ومشتقاته لسنوات (2020-2021-2022) ----- 47
- الجدول رقم 5: جانب الموارد لمؤسسة الحليب و مشتقاته لسنوات (2020-2021-2022) ----- 48
- الجدول رقم (5): نسبة التمويل الدائم لميزانية مؤسسة صديقي للسنوات (2020 - 2021 - 2022) ----- 54
- الجدول رقم(6): نسبة التمويل الخاص لميزانية مؤسسة صديقي للسنوات (2020 - 2021 - 2022) ----- 55
- الجدول رقم(7): نسبة السيولة العامة لميزانية مؤسسة صديقي للسنوات (2020 - 2021 - 2022) ----- 55
- الجدول رقم(8): نسبة السيولة الجاهزة لميزانية مؤسسة صديقي للسنوات (2020-2021-2022) ----- 56



# مقدمة



تُعدّ عملية التمويل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها كافة الأنشطة داخل المؤسسة الاقتصادية، فهي ليست مجرد وظيفة مالية منعزلة، بل تمثل القلب النابض الذي يضخ الموارد المالية في مختلف أقسام المؤسسة. وتتميز الوظيفة المالية بعلاقتها التفاعلية والمترابطة مع باقي الوظائف (الإنتاج، التسويق، الموارد البشرية، إلخ)، حيث يُعد التمويل العامل الممكن لاستمرارية وتنمية هذه الأنشطة، إذ لا يمكن تصور عملية إنتاج أو توسع أو تسويق من دون تمويل كافٍ وملائم.

التمويل هو الوسيلة التي تُمكن المؤسسة من اقتناء عوامل الإنتاج، سواء كانت مادية كالمعدات والمواد الأولية، أو بشرية كالأجور والتكوين، بالإضافة إلى كونه الأداة التي تُستخدم لتغطية الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل مثل تسديد الديون، دفع الضرائب، وتوزيع الأرباح. ولهذا فإن التمويل لا يقتصر على توفير السيولة فقط، بل يتعدى ذلك إلى كونه أداة استراتيجية تُستخدم لتحقيق أهداف النمو والاستدامة وتعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة وتوسع الأسواق وازدياد التنافسية، أصبح من الضروري أن تتمتع المؤسسات بمرونة مالية عالية تُمكنها من الاستجابة السريعة للفرص والتحديات. وهنا تظهر أهمية تنوع مصادر التمويل، حيث يتيح هذا التنوع مرونة أكبر في تلبية الحاجات المالية المختلفة للمؤسسة. وتشمل هذه المصادر التمويل الذاتي، التمويل بالاقتراض، التمويل عن طريق إصدار الأسهم أو السندات، أو عبر الشراكات والتحالفات، وكل مصدر منها له خصائص مالية ومحاسبية وضريبية وتأثيرات متفاوتة على مستوى المخاطر والعائد.

رغم تعدد هذه المصادر، فإنها لا تُعتبر بدائل مطلقة بل مكملة لبعضها البعض، ويُعدّ التوفيق بينها مسؤولية أساسية تقع على عاتق المدير المالي. إذ عليه أن يُجري تقييماً دقيقاً وشاملاً للتكلفة والمخاطر المرتبطة بكل مصدر، ومدى توافقه مع استراتيجية المؤسسة وطبيعة نشاطها، إضافة إلى أثره على التوازن المالي، الذي يُعد مؤشراً رئيسياً على سلامة الوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على الاستمرار.

ومن هنا، فإن كل قرار تمويلي لا بد أن يُتخذ على أساس علمي وموضوعي، لأنه يؤثر بشكل مباشر على الهيكل المالي للمؤسسة، وعلى معدلات السيولة والربحية والملاءة المالية، وهي عناصر جوهرية في تقييم أداء المؤسسة من قبل المساهمين، الدائنين، والمستثمرين المحتملين.

**أولاً- إشكالية الدراسة:**

كيف تؤثر مصادر التمويل المختلفة على التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

**ثانياً- الأسئلة الفرعية:**

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالآتي:

1- ما هو التوازن المالي ومدى فعاليته في المؤسسة الاقتصادية؟

2- كيف يؤثر اختيار مصادر التمويل على التوازن المالي؟

3- هل التمويل الذاتي كاف لتحقيق الإستمرارية والإستقرار المالي بالمؤسسة؟

**ثالثاً- فرضيات الدراسة:**

1- إعتقاد المؤسسة على التمويل الذاتي فقط قد يعرض المؤسسة لمشاكل مالية.

2- يسمح تنوع مصادر التمويل بتحقيق الإستدامة والتوازن المالي في المؤسسة.

**رابعاً- أهمية الدراسة:**

تلعب عملية التمويل دور كبير داخل المؤسسة بحيث يعتبر عنصر أساسي وحساس من أجل استمرار المؤسسة وقدرتها على المنافسة ومواجهتها للتهديدات لذلك يجب عليها اختيار مصدر تمويل مناسب لتحقيق التوازن المالي.

**خامساً- أهداف الدراسة:**

التعرف على مختلف مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة.

التعرف على كيفية تحقيق التوازن المالي.

محاولة الإطلاع على رشادة قرارات التمويل من خلال دراسة حالة مؤسسة حليب ومشتقاته ملبنة المنبع سعيدة.

## سادسا - المنهج المتبع:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال توضيح المفاهيم الأساسية للدراسة وتبيان أهميتها وتأثيراتها.

والمنهج التحليل من خلال الدراسة التطبيقية لمؤسسة الحليب ومشتقاته ملبنة المنبع سعيدة بتحليل وضعيتها من خلال الوثائق والمعلومات الخاصة بها.

## سابعا - أسباب اختيار الموضوع:

1-تناسب هذه الدراسة مع تخصصنا المدروس.

2- السعي على تطبيق الجانب النظري.

3- الرغبة في دراسة المواضيع ذات صلة بالحسابات المالية.

## ثامنا - حدود الدراسة:

هذه الدراسة أجريت في مؤسسة حليب ومشتقاته ملبنة المنبع سعيدة، مقرها بمنطقة سعيدة .ولاية سعيدة، وقد أجريت هذه الدراسة على السنوات -2020-2021-2022.

## سابعا - هيكل الدراسة:

لغرض الإحاطة بجميع جوانب الدراسة تناولنا الموضوع في فصلين تبقيهم مقدمة تتضمن الدراسات السابقة وملخص وتليهم خاتمة كما هو موضح:

**الفصل الأول:** تطرقنا في هذا الفصل الى الإطار النظري بما فيه المفاهيم الأساسية حول التمويل والتوازن المالي، حيث يتضمن

**المبحث الأول:** عموميات حول مصادر التمويل والتوازن المالي، والمبحث الثاني العلاقة بين مصادر التمويل والتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية.

**الفصل الثاني:** تطرقنا في هذا الفصل الى الدراسة التطبيقية لمؤسسة الحليب ومشتقاته سعيدة، لمحاولة تقريب الدراسات النظرية من واقع المؤسسات الجزائرية، وتحليل التوازن المالي للمؤسسة من خلال الميزانيات، 2020-2021-2022 كما قمنا بتحليل جدول حساب النتائج.

## الدراسات السابقة:

## اولا :الدراسات الوطنية و الاجنبية:

## أ- الدراسات الوطنية:

سعاد سعادة بعنوان " أثر السياسة التمويلية على أداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"، دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز، مذكرة الماستر جامعة ورقلة 2013. 2015 -وهدفتم الدراسة إلى التعرف على أهم مصادر التمويل التي تتيح للمؤسسة تحسين ادائها مالي باستخدام المؤشرات المالية المختلفة من أجل تقييم أثر السياسات، تمويلية المعتمدة على المركز المالي للمؤسسة، وذلك باستخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري، وطريقة دراسة الحالة في جوانب التطبيقية، وتوصلت الباحثة إلى أهم النتائج وهي اعتماد بشكل كبير على التمويل الذاتي، وقليل من الديون، واستطاع تغطية أصولها الثابتة لمواردها الدائمة<sup>1</sup>.

جمعي محمد صالح "قرار التمويل و تأثيره على الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مجمع صيدال (2015-2020) مجلة في البحوث المالية و المحاسبة مجلد 06 العدد02 سنة (2021) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل قرار تمويل من. الهيكل المالي المتمثلة في نسب الرفع المالي وتحسب بالإجمال الديون إلى الأموال الخاصة، وتأثير هذه الأخيرة على الأداء المالي، محسوبا بواسطة نسب التمويل ونسب السيولة، ونسب المردودية، ثم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة للجانب النظري. ومحاولة تطبيقها على دراسة حالة مجمع صيدال،

وقد توصلت الدراسة من خلال الدراسة الميدانية في مجمع صيدال خلال فترة 2020 - 2015، إلى أنه هناك علاقة طردية بين نسبة الرفع المالي والنسب التمويل، ونسب السيولة وانه لا توجد علاقة بين نسبة الهيكل المال و كل من مردودية الأصول، المردودية المالية، المردودية تجارية.

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة، مذكرة ماستر من أهم نتائجها مقارنة بين البدائل التمويلية المتاحة تكون وفقا لمحددات و دراسة معمقة لاتخاذ القرار الصحيح ،و النسب المالية طريقة سهلة و بسيطة

<sup>1</sup> سعاد سعادة" أثر السياسة التمويلية على أداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"، دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز، مذكرة الماستر جامعة ورقلة 2013-2015.

مؤشرات مهمة عن الاداء المالي للمؤسسة ،التمويل الذاتي هو افضل وسيلة للتمويل و اقلها تكلفة ،و لانه غالبا لا يكفي لتغطية الاحتياجات .<sup>2</sup>

مداخلة للاستاذتين غلاب نعيمة و زغيب مليكة بعنوان " تحليل اساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب و مشتقاته" الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و اثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة لجزائر و الدول النامية ، بسكرة 2006 و هدفت الدراسة الى مراجعة اساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و توفير بدائل تمويلية مناسبة بهدف رفع القدرة التنافسية لهذه المؤسسة من خلال تحليل الجانب المتعلق بمصادر التمويل و موازنتها . من خلال دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية . المجمع الصناعي العام للالبان و مشتقاته بعد تناول اهم مصادر التمويل و محددات اللجوء الى الديون ، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، توصل الباحثون الى نتائج طويلة الاجل يؤثر على توافر الاموال اللازمة لتحديد الاستثمارات ، مما يؤدي الى نسبة عالية من الاعطال .<sup>3</sup>

ب : دراسات الاجنبية:

Jean claudjuhel memoir doctorat intitulé : (Gestion optimale de la -1  
2010،France،trésorerie des entreprises)

ركزت الدراسة على تحديد الاشكال التي تهدف الخزينة إلى الحفاظ على السيولة، هدفت الدراسة الى توضيح الخزينة ورأس المال العامل الايجابي الذي يضمن ربحية الشركة، كما هدفت الدراسة الى توضيح سياسة الخزينة الخاصة بالمؤسسة والتي تشير الى تطور الوضع المالي من كافة النواحي على مستوى النقد و تحقيق الملاءة المالية ،وقدخلت الدراسة الى ان المؤسسة قادرة على التنبؤ بالمواعيد النهائية لعملياتها و تكون مطابقة لتوقعاتها.

mémoire madjester intitulé : (Analyse d'équilibre ،Olivier matuvanga -2  
2010،financier minimum au sein d'une public )

<sup>2</sup> سليم حسام بعنوان" مصادر التمويل و اثرها على التوازن المالي للمؤسسات الاقتصادية" مطاحن الحضاة مذكرة ماستر جامعة المسيلة (2015- 2016)

<sup>3</sup>مداخلة للاستاذتين غلاب نعيمة وزغيب مليكة بعنوان " تحليل اساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب و مشتقاته" الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و اثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة لجزائر والدول النامية، بسكرة 2006

حاول الباحث معرفة مدى سيطرة المؤسسة على إدارتها المالية واحترامها للحد الأدنى من الرصيد المالي لإدارة الموارد طوال فترة الدراسة و استخدم الباحث المنهج التحليلي لتشريح البيانات والمنهج الوصفي لوصف البيانات المجمعة و الوثائق الفنية فيما يتعلق بالجانب التطبيقي و خلص في دراسته إلى أن المؤسسة تعاني من ضعف في مجال الإدارة المالية، ولم تحترم الحد الأدنى من التوازن المالي طوال فترة الدراسة، ورأس المال العامل سلبيا لمدة ثلاث سنوات، إلا أن الخزينة كانت ايجابية وفسر إيجابياتها.

### **Syed shah fasih ur rehman : (Relation ship between financial –3**

#### **2013.leverage and financial performance ) pakisten**

هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير الرافعة المالية على الاداء المالي للمؤسسة من خلال اخذ ادلة شركات السكر المدرجة في الباكستان ، و خلصت هذه الدراسة بوجود علاقة ايجابية مع نسبة حقوق الملكية مع كل من العائد على الاصل ووجود علاقة سلبية بين نسبة حقوق الملكية مع عائد السهم وهامش الربح الصافي

### **Mulanda mbebe mémoire madjester intitulé : (Analysede –4**

#### **en ،impact sur la retabilité)،l'équilibre financier et so**

#### **2013،syscoha**

هدفت هذه الدراسة لفهم و معرفة عمل اداء المؤسسات من خلال تقويم رصيدها المالي ، لاتخاذ القرارات المالية المناسبة استنتج في دراسته باستخدام المنهج التاريخي لمحاولة جمع الاوليات حول الدراسة وتربيتها في الجانب النظري، وكل من المقابلة والملاحظة وتحليل والوثائق والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، وخلصت النتيجة بان المؤسسة محل الدراسة المعترف عن احتياج مالي، وقد عكست هذه الدراسة عن مدى توفر سيولة لهذا الكيان واعتبرته مقبولا ،كما خلص الى ان الفوائض ليست سوى دليل على ركود المؤسسة في الاعمال التجارية.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات الحالية السابقة:

توجد اوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية:

الفرع الأول: اوجه التشابه

اتفقت بعض الدراسات السابقة مع دراستنا على تطبيق المنهج الوصفي من الجانب النظري ودراسة الحالة من الجانب التطبيقي.

كل الدراسات تهدف الى مصادر التمويل

الفرع الثاني: اوجه الاختلاف.

تختلف الدراسة الاولى على عدم استخدام مصادر التمويل في تقييم اداء المؤسسة الاقتصادية، بينما دراستنا ركزت على مصادر التمويل في تقييم وضعية المؤسسة.

وفي الدراسة الثانية للغة الاجنبية ركز فقط على مؤشر راس المال العامل لتحليل الميزانية.

وفي الدراسة الاخيرة ركز على المعرفة تأثير الرفع المالي على الاداء المالي.

الفرع الثالث: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة

استفادة الدراسة الحالية من كل الدراسات السابقة في صياغة دقيقة لعنوان البحث.

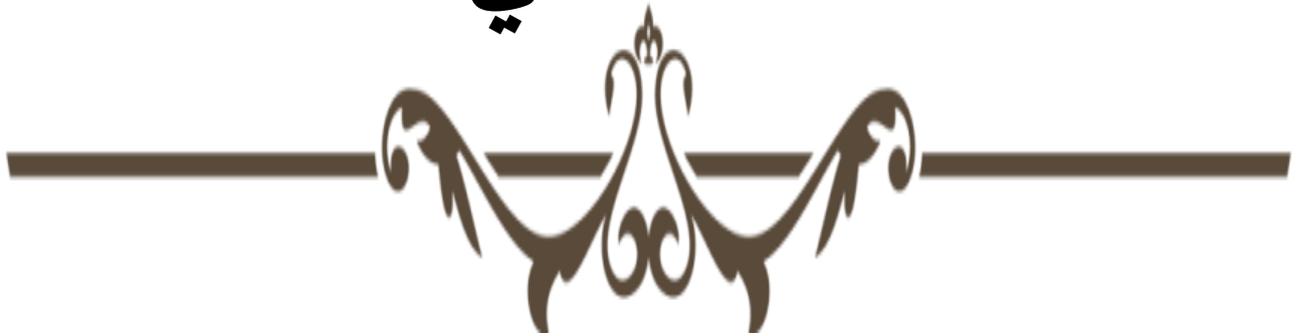
استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في اتباع الخطوات المنهجية الملائمة للدراسة .



# الفصل الأول: الإطار النظري

لمصادر التمويل والتوازن

المالي



**تمهيد:**

تعتبر المؤسسة الاقتصادية محرك الرئيسي للاقتصاد في أي دولة حيث اثار اساس سياسة التنمية الركيزة الاساسية التي يقوم عليها الهيكل الاجتماعي و هذه الاخيرة تحتاج الى مصادر التمويل من اجل تحقيق التوازن المالي لتوفير الاحتياجات المالية للمؤسسة و تنطلق فكرة التوازن المالي من الميزانية المالية حيث انها تعتمد على مبدأ التوازن بين الاصول و الخصوم ،على اساس الاموال التي تبقى في المؤسسة اكثر من عام.

من خلال هذا الفصل سوف نناقش مصادر التمويل المختلفة و التوازن المالي ، و من ثم تقسيم هذا الفصل الى مباحث التالية :

◀ **المبحث الاول:**عموميات حول مصادر التمويل و التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية.

◀ **المبحث الثاني:** العلاقة بين مصادر التمويل و التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية.

**المبحث الاول: عموميات حول مصادر التمويل والتوازن المالي**

تُعتبر مسألة التوجيه المالي من القضايا الأساسية التي تواجه الإدارة العليا في المؤسسات، حيث تقع على عاتقها مسؤولية تأمين الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة المختلفة.

**المطلب الاول: عموميات حول مصادر التمويل.**

هناك العديد من المفاهيم المتعلقة بالتوجيه المالي، وسنقوم في هذا القسم بعرض بعض منها، مع التطرق إلى أنواع وخصائص التمويل.

**أولاً: تعريف التمويل.**

يعرف بانه " كل الموارد اللازمة لإنشاء مؤسسة لضمان سير نشاطها وكذلك توسعها، أي جميع المصادر التي تجعل المؤسسة تنتج أكثر في ظروف أحسن مما يجعلها قادرة على تحقيق التدفقات النقدية"<sup>1</sup> وبتعريف اخر هو " مجموعة من الطرق والوسائل والادوات التي نستخدمها لادارة مشروع للحصول على الاموال اللازمة لتغطية الأنشطة الاستثمارية والتجارية وعلى هذا الاساس فان تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتوفرة في الاسواق والبيئة المالية التي يتواجد فيها"

<sup>1</sup> منير ابراهيم هندي الادارة المالية -مدخل تحليلي معاصر - المكتب العربي الحديث مصر 1999ص452

كما عرف ايضا " التمويل هو البحث عن المصدر الذي تستخدمه المؤسسة للحصول على نوع معين من الاموال اللازمة ومن ثم التزود بها"<sup>1</sup>.

ومن هنا نستخلص من هذه التعريفات أن:

**التمويل:** هو عملية إدارة وتوفير الأموال اللازمة لتأسيس المشاريع أو تطويرها، ويشمل تحديد الاحتياجات المالية، وتأمين المصادر المناسبة للتمويل، وضمان استخدام الأموال بكفاءة لتحقيق أهداف المؤسسة واستمرارها.

#### ثانيا: خصائص التمويل

**1-الاستحقاق:** يشير إلى أن المال الذي تحصلت عليه المؤسسة من التمويل له فترة زمنية محددة، ويجب سداه في تاريخ معين، بغض النظر عن أي اعتبارات أو ظروف أخرى<sup>2</sup>.

#### 2-الحق في الدخل:

يعني أن التمويل يمنح المؤسسة الحق في الحصول على عوائد مستقبلية، سواء كانت سيولة نقدية أو دخلاً ناتجاً عن أنشطة المؤسسة<sup>3</sup>.

#### 3-الحق على الموجودات:

إذا لم تتمكن المؤسسة من سداد التزاماتها من خلال السيولة أو الإيرادات التشغيلية، يحق للجهات الممولة الرجوع إلى موجودات المؤسسة للحصول على مستحقاتها.

#### 4-الملاءمة:

تعني تنوع مصادر التمويل وتعددتها، مما يتيح للمؤسسة حرية اختيار المصدر المناسب الذي يتماشى مع طبيعة النشاط والمدة والتكلفة والشروط المطلوبة.

#### ثانيا - انواع التمويل:

##### 1. التصنيف الأول: حسب طبيعة العلاقة التمويلية

##### أ. التمويل المباشر:

<sup>1</sup> جيل احمد توفيق اساسيات التمويل و الادارة المالية دار النهضة بيروت 1993ص333.

<sup>2</sup> فيصل محمد الشواوة مبادئ المالية الطبعة الاولى دار المسيرة النشر و التوزيع و الطباعة عمان 2013ص79-81

<sup>3</sup> هيثم محمد الزغبى الادارة والتحليل المالي دار الفكر لنشر والتوزيع الأردن، 2000، ص78.

هو التمويل الذي يتم من خلال علاقة مباشرة بين المقرض والمستثمر دون تدخل أي وسيط. ويشمل هذا النوع القروض والتسهيلات الائتمانية التي تُقدّم للمشروعات المختلفة. من أمثلة التمويل المباشر:

**- التمويل المخصص للمشروعات:**

حيث تحصل المؤسسة على قروض أو تسهيلات ائتمانية من جهات التمويل، ويتم ضخها مباشرة في أنشطة المؤسسة أو مشاريعها. وغالبًا ما يتم هذا من خلال مؤسسات تمويلية متخصصة أو عبر الأسواق المالية.

**التمويل عبر حقوق الملكية (التمويل الذاتي):**

ويُعرف أيضًا بالتمويل الداخلي، حيث تعتمد المؤسسة على مواردها الذاتية مثل الأرباح المحتجزة أو المساهمات الداخلية، دون الحاجة إلى مصادر خارجية.

**• مميزات التمويل المباشر:**

يتسم بالمرونة، حيث يتم التفاوض مباشرة بين الطرفين مما يتيح توافقًا أكبر مع طبيعة الحاجة التمويلية. يلائم رغبات المؤسسة من حيث حجم التمويل وتوقيته. يُعد مناسبًا للمشروعات الواقعة ضمن نفس القطاع أو النطاق الجغرافي، مما يسهل المتابعة والإشراف. **صعوبات** التي يواجهها التمويل المباشر:

- صعوبة معرفة ان صاحب الفائض المالي يمكنه اعطاء المال لمن يعانون عجز في التمويل في الوقت المناسب.
- صعوبة مطابقة الرغبات من حيث المبلغ.
- صعوبة تواجد في نفس المكان.

**ب- التمويل غير المباشر:**

يختلف التمويل غير المباشر عن التمويل المباشر في أنه لا يتم من خلال علاقة مباشرة بين المقرض والمستثمر، بل يتم عبر وسطاء ماليين يقومون بتحويل الأموال من أصحاب الفوائض المالية إلى أصحاب العجز المالي.

وتُعد البنوك المركزية والتجارية، إضافة إلى المؤسسات المالية غير المصرفية، من أبرز الهيئات التي تلعب دور الوساطة المالية في هذا النوع من التمويل.

2. التصنيف الثاني للتمويل<sup>1</sup>:

أ- التمويل الذاتي (الداخلي):

ويُقصد به الاعتماد على الموارد الذاتية للمؤسسة لتمويل استثماراتها، مثل الأرباح المحتجزة والمدخرات الداخلية.

• مزاياه:

يُعد المصدر الأول لرأس المال، ويتم دون تكلفة مالية مباشرة.

لا يترتب عليه أعباء مالية على المشروع، ما دامت المدخرات الداخلية هي المصدر المستخدم في التمويل.

يمنح المشروع حرية في اتخاذ قرارات الاستثمار دون قيود متعلقة بشروط الاقتراض، مثل أسعار الفائدة أو الضمانات.

• عيوبه:

قد يؤدي إلى ضعف في تعبئة المدخرات على المستوى القومي.

يحد من فرص المشاركة المجتمعية في الاستثمار، حيث تبقى الأرباح محصورة داخل المؤسسة دون توزيع.

ب- التمويل غير الذاتي (الخارجي):

وهو التمويل الذي يأتي من مصادر خارجية للمؤسسة، وقد يكون مباشرًا من جهات اقتصادية ذات فوائض مالية، لا ترغب في استثمارها بنفسها، بل تفضل إقراضها لجهات أخرى تعاني من عجز مالي، سواء على المدى القصير أو الطويل، ويتم ذلك إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

رابعًا - مصادر التمويل:

تتعدد مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسات لتمويل أنشطتها الاستثمارية والتشغيلية. وتحرص المؤسسة من خلال إدارتها المالية على البحث عن أنسب هذه المصادر وأكثرها ملاءمة لتغطية احتياجاتها الحالية والمستقبلية. وتقوم بذلك من خلال مقارنة المصادر المختلفة من حيث:

الملاءمة مع طبيعة نشاط المؤسسة.

الشروط المرتبطة بالحصول على التمويل.

تكلفة التمويل.

<sup>1</sup> مايج شيب الشمري محسن كريم حمزة التمويل الدولي الطبعة الاولى دار الضياء للطباعة والنشر، بغداد، 2015، ص22.

مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه.

### 1- مصادر التمويل الداخلية:

يقصد بالتمويل الداخلي اعتماد المؤسسة على مواردها الذاتية للحصول على التمويل دون الحاجة إلى الاستعانة بمصادر خارجية.

وتنشأ هذه الموارد عادةً من دورة تشغيل المؤسسة، حيث يُعاد استثمار الأرباح المتولدة من الأنشطة التشغيلية، أو من خلال استخدام رأس المال العامل المتوفر لدى المؤسسة.

تُستخدم هذه الموارد الداخلية في تمويل الاستثمارات الجديدة أو التوسعات، وتُعد من المصادر التي تلجأ إليها المؤسسة عندما تسعى إلى تقليل الاعتماد على الديون أو تجنب القيود المرتبطة بالتمويل الخارجي.

### 1-1 رأس المال العامل:

رأس المال العامل يمثل الفرق بين الاموال الدائمة و الاصول الثابتة أو الفرق بين الاصول المتداولة والديون قصيرة الاجل حيث يفرض من الناحية المالية انه يتم تمويل الاستثمارات من مصادر محددة من الخصوم بناء على مبدأ المحاسبة العامة تختلف ديون قصيرة الاجل والاصول المتداولة من حيث المدة والقيمة، حيث قد تكون ديون قصيرة الاجل مستحقة الدفع في فترة محددة اقصر من تاريخ الاصول المتداولة ، مما يعني ان المؤسسة مطالبة بتسديد ديونها قبل تحصيل حقوقها لدى الغير ،لذلك يجب على المؤسسة توفير هامش او فائض من الاموال الدائمة يفوق الاصول الثابتة ، و هذا الهامش يسمى رأس المال العامل.<sup>1</sup>

رأس المال العامل = الاموال الدائمة - الأصول الثابتة

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون القصيرة

ويشمل رأس مال عامل قسمين هما:

أ - الرأس المال العامل الدائم:

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار البحث 1990 ص 45-53.

هي الأموال التي تحتاجها المؤسسة لزيادة استثماراتها من الأصول المتداولة. كما أنها تتأثر بالتقلبات الدورية التي تتعرض لها المؤسسة.

ب - الرأس، المال العامل الخاص:

ستتمثل في الفرق بين الأموال الخاصة والأصول الثابتة، أي رأس المال العامل، بغض النظر عن الديون طويلة الأجل.

لذلك، يمكن للمؤسسة تمويل نفسها من خلال رأس المال العامل، ويلعب التمويل الذاتي دورا رئيسيا في سياسة التمويل للمؤسسة والذي نوضحه فيما يلي:

### 1-2 التمويل الذاتي:

للتمويل الذاتي عدة مفاهيم منها:

يعرف التمويل الذاتي بأنه الفائض النقدي الناتج عن نشاط المؤسسة للاستغلال، والذي يبقى بحوزتها بشكل دائم إلى حد ما، حيث يمثل المدخرات الداخلية المسجلة بواسطة نشاط المؤسسة والموجهة لتمويل استثماراتها.<sup>1</sup>

التمويل الذاتي يعني قدرة المؤسسة على أن تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية.<sup>2</sup>

$$\begin{aligned} \text{التمويل الذاتي} &= \text{الأرباح الغيرالموزعة} + \text{مخصصات الاهتلاك} + \text{المؤونات ذات طابع احتياطي} \\ \text{التمويل الذاتي} &= \text{قدرة التمويل الذاتي} - \text{الأرباح الموزعة} \end{aligned}$$

وفيما يلي سنتطرق في تفصيل هذه العناصر:

#### 1-الأرباح غير الموزعة المحتجزة:

في اواخر كل سنة مالية تقوم المؤسسة باحتساب نتيجة الدورة المالية الخاصة بها. التي حققتها المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها، وتتمثل عناصر الأرباح المحتجزة فيما يلي:

❖ الاحتياطي القانوني:

<sup>1</sup> خميسي شبيحة التسيير المالي للمؤسسة دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص91.

<sup>2</sup> مبارك لسوس التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص36.

هو الحد الأدنى من الاحتياطي الذي تلتزم الشركة بتكوينه قانونيًا، ويُخصص لتغطية الخسائر المحتملة ودعم رأس المال. يتم اقتطاع هذا الاحتياطي من الأرباح السنوية بنسبة معينة، ويستمر تكوينه حتى يصل إلى النسبة المقررة قانونًا.

#### ❖ الاحتياطي النظامي:

وهو احتياطي يُخصص من الأرباح السنوية لأغراض محددة بحسب النظام الأساسي للشركة أو بناءً على قرار مجلس الإدارة، ويُعد غير إلزامي. يستخدم عادةً لتغطية نفقات مستقبلية أو تعزيز الوضع المالي للمؤسسة.

#### ❖ الاحتياطيات الأخرى:

يمكن للجمعية العامة للمساهمين، بعد تحديد حصة الأرباح الموزعة على الأسهم، أن تقرر تكوين احتياطيات إضافية لأغراض معينة، كتمويل مشاريع جديدة أو دعم الخطط التوسعية.

#### ❖ الأرباح المرحلة:

هي الجزء المتبقي من صافي الأرباح بعد توزيعها على المساهمين، ويُقترح عادةً ترحيله إلى السنة المالية التالية لاستخدامه في تمويل استثمارات مستقبلية أو تدعيم الاحتياطيات.

#### ب-الاهتلاكات:

تعرف الـاهتلاكات بأنها عملية محاسبية تهدف إلى تخفيض القيمة الدفترية للأصل الثابت نتيجة لاستخدامه، أو لتقادم التكنولوجيا، أو بفعل مرور الزمن أو أي عوامل أخرى تؤثر على قيمته أو كفاءته. وتنقسم الـاهتلاكات إلى عدة أنواع من أبرزها<sup>1</sup>:

#### • الـاهتلاك الثابت:

هي الطريقة سهلة التطبيق، وهي مأخوذة في الغالب من القانون، الضرائب، والمخطط المحاسبي، وفقا لهذا النوع، يتم حساب الـاهتلاك عن طريق قسمة قيمة الاستثمار إلى أجزاء متساوية وفقا لمدة الاستعمال.

#### • الـاهتلاك المتغير:

يقاس تدهور الإستثمار بهذه الطريقة، مع مراعاة استخدامها، حيث يزداد التدهور في القيمة مع زيادة الاستخدام.

#### • الـاهتلاك المتناقص:

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سبق ذكره، ص45.

وفقا لهذه الطريقة، يتم احتساب الاهتلاك على القيمة المحاسبية المتبقية للأصل وليس على قيمته الأصلية وذلك بضرب معدل الاهتلاك المخصص له باستخدام طريقة القسط الثابت.

• **الاهتلاك المتزايد:**

يزداد قسط الاهتلاك وفقا لهذه الطريقة، مع اقتراب نهاية فترة الاستثمار.

**ج- المؤونات ذات الطابع الاحتياطي:**

تعرف المؤونات بأنها تخفيض في النتيجة الدورة المالية، ويقصد بها مواجهة الأعباء وخسائر محتملة أو المحددة.

**1-2-1 قدرة التمويل الذاتي:**

يقصد به تقييم الفائدة الكامن للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة، عادة السنة المالية من خلال مراعاة كل من التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من خلال حساب كل من الأعباء الاستثنائية، باستثناء نتائج التنازل عن الاستثمارات.

قدرة التمويل الذاتي = المدخلات النقدية المقبوضة ما عدا نتائج التنازل عن الاستثمار - المخرجات النقدية المدفوعة

من أجل الحصول على قدرة التمويل الذاتي يوجد طريقتين معتمدين وهما:  
الطريقة التنازلية: سنوضح ذلك من خلال حساب قدرة التمويل الذاتي.

**الجدول رقم (1): حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من اجمالي الفائض الاستغلال**

المبالغ-	المبالغ+	البيان
	ربح	الفائض الخام للاستغلال EBE
	+	المنتجات العملياتية الاخرى ما عدا ح/752
-		الاعباء العملياتية الاخرى ما عدا ح/652
	+	المنتجات المالية ما عدا ح/767
-		الاعباء المالية ما عدا ح/667
-		الضرائب على الارباح

قدرة التمويل الذاتي		
---------------------	--	--

المصدر: محمد كوشي التسيير المحاسبي والمالي، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر

2013ص290

الطريقة التصاعدية: سنوضح ذلك من خلال حساب قدرة التمويل الذاتي.

الجدول رقم (2): حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من النتيجة الصافية للسنة المالية.

المبالغ -	المبالغ +	البيان
خسارة	ربح	النتيجة الصافية للسنة المالية
	+	فارق التقييم عن الاصول المالية - نواقص القيمة -ح/665
	+	الخسائر الصافية عن التنازل عن الاصول المالية ح/667
-		فارق التقييم عن الاصول المالية - الفوائض القيمة - ح/765
-		الارباح الصافية عن عمليات التنازل عن الاصول المالية ح/767
-		استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات ح/78
	+	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة ح/68
	+	نواقص القيمة عن خروج اصول مثبتة غير مالية ح/652
-		فوائض القيمة عن خروج اصول ثابتة غير مالية ح/752
		قدرة التمويل الذاتي

المصدر: مرجع سابق ص290

### 1-2-2 المزايا وعيوب التمويل الذاتي:

توجد العديد من المزايا والعيوب للتمويل الذاتي:

#### • المزايا:

استقلالية المؤسسة اتجاه المؤسسات المصرفية.

تقوية الاستقلالية المالية للمؤسسة وإمكانية تجديد للاستثمارات.

التمويل الذاتي يعطي المؤسسة الحرية الحركة وشبه استقلال كل لي من المالكين والغير، وقد يؤثر ذلك

على ربحية، وذلك عن طريق تخفيض الفوائد الواجبة الدفع على الديون الخارجية.

• العيوب:

عدم رضا المساهمين بسبب تدني أقساط الأرباح الموزعة عليهم.  
يؤدي التمويل الذاتي المرتفع إلى ضعف مردودية الاستثمارات الأقل استعمالاً.  
يتسبب التمويل الذاتي في رفع الأسعار مما يقلل من المكانة التنافسية للمؤسسة.

2- مصادر التمويل الخارجية:

يشمل التمويل الخارجي جميع الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر الخارجية، بافتراض الاستقلالية المؤسسة. تحصل الإدارة على هذه الأموال بشروط وإجراءات يجب أن تكون معروفة وفق أوضاع والشروط التي يحددها سوق المال، وعائد الفرصة البديلة التي ستطلب وقتاً، على عكس ما هو مطلوب من قبل استخدام التمويل الداخلي الناتج عن عمليات الجارية.

2- 1 الائتمان التجاري (القروض التجارية):

الائتمان التجاري (Trade Credit):

هو نوع من التمويل قصير الأجل، يُمنح من قبل الموردين إلى المؤسسة، بحيث تسمح للمؤسسة بشراء البضائع أو الخدمات دون الدفع الفوري، على أن يتم السداد خلال فترة محددة (عادة 30، 60 أو 90 يوم).

اشكاله:<sup>1</sup>

2- 1- التمويل قصير الاجل :

تتمثل في القروض القصيرة الاجل لا تزيد مدتها عن سنة وهي قروض متخصصة في تمويل احتياجات دورة الاستغلال المؤسسة , و هو الامر الذي يستمد منه هذا النوع من القروض اهميته في الحياة الاقتصادية, حيث جميع المؤسسات بغض النظر عن حجمها و هي بحاجة الى مثل هذه القروض حتى تتمكن المؤسسة من تغطية احتياجاتها التمويلية المتعلقة بدورة الاستغلال ,فانها تلجا الى مصادر التمويل قصيرة الاجل التالية :<sup>2</sup>

2- 1- 1 الائتمان التجاري (القروض التجارية):

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، طبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص421-422.

<sup>2</sup> حسن احمد توفيق الادارة المالية في المشروعات التجارية , دار المعلم للتجارة ,1983,ص290.

أ- مفهومه: هو ذلك الائتمان الذي يتم انشاؤه على اساس العلاقة المباشرة التي عادة ما تربط المؤسسة بموردها , من خلال التسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها هذه المؤسسة على المشتريات التي تقوم بها من بضائع او مواد اولية او خدمات مؤداة لفائدتها .

ب- أشكاله: للائتمان التجاري ثلاثة اشكال و هي :<sup>1</sup>

• الحساب الجاري:

هو أهم أشكال الائتمان التجاري وأكثر تفضيلاً من قبل المدينين لأنه يضع في يد الدائن، مستنداً يسهل اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المقترض في حالة إن واجه أي صعوبة.

• الكمبيالات:

إنه الشكل الأقل تفضيلاً للمدينين في الائتمان التجاري، ولكن هو الشكل الأكثر تفضيلاً من الدائنين.

• الشيكات المؤجلة:

هي وسيلة لا يفضلها المدينين لخطورتها، وعدم الالتزام بالأجل وارد فيها.

2-1-2 الائتمان المصرفي (Trade Credit):

أ- مفهومه : الائتمان المصرفي هو اتفاقية بين البنك والمقترض (فردًا كان أو مؤسسة)، حيث يمنح البنك مبلغًا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها، وبشروط معينة، لقاء عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.

ب- أشكاله: يمكن تصنيف الائتمان المصرفي وفقاً لعدة معايير:

1. حسب الغرض:

ائتمان استهلاكي: يمنح للأفراد لتمويل احتياجات شخصية مثل شراء سيارة أو أثاث.

ائتمان إنتاجي : يُمنح للمؤسسات لتمويل مشاريع تجارية أو صناعية أو زراعية .

2. حسب الضمان:

ائتمان مضمون :يتطلب تقديم ضمانات مثل عقارات أو ودائع نقدية.

ائتمان غير مضمون : لا يتطلب ضمانات، ويُمنح بناءً على الجدارة الائتمانية للمقترض .

3. حسب المدة:

قصير الأجل :لمدة تقل عن سنة.

متوسط الأجل :من سنة إلى خمس سنوات.

<sup>1</sup>مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الاردن، 2008، ص221-422

طويل الأجل: أكثر من خمس سنوات.

### 2-1-3 الأوراق التجارية:

هي أدوات مالية مكتوبة تُستخدم كوسيلة لضمان سداد الديون في تاريخ مستقبلي محدد. وهي تُعد شكلاً من أشكال الائتمان قصير الأجل، وتعد أيضاً من أنواع القروض غير الرهونة حيث يتم بيعها في الأسواق المالية للحصول على التمويل اللازم، وتُستخدم بكثرة في المعاملات التجارية بين الأفراد أو بين المؤسسات.

### 2-2 التمويل متوسط الأجل:

التمويل متوسط الأجل هو نوع من أنواع التمويل الذي تحصل من خلاله المؤسسة على أموال تُسدد خلال فترة زمنية تتراوح بين سنة إلى خمس سنوات، ويُستخدم عادةً لتمويل الاستثمارات التي تحتاج إلى فترة زمنية متوسطة لتحقيق العائد، مثل شراء المعدات أو توسيع النشاط الإنتاجي.

### 2-2-1 القروض متوسطة الأجل:

هي قروض تمنحها البنوك أو المؤسسات المالية للمؤسسة لمدة تتراوح ما بين 1 إلى 5 سنوات تُستخدم في:

- شراء آلات ومعدات.
- تجديد وسائل النقل.
- تمويل التوسعات أو التطويرات.
- يتم تسديدها على شكل أقساط دورية (شهرية أو سنوية) مرفقة بالفوائد.

### 2-2-2 القرض الإيجاري (التمويل التأجيري):

هو تمويل تحصل من خلاله المؤسسة على معدات أو أصول مقابل دفعات تأجير دورية. في نهاية العقد، يمكن للمؤسسة:

- شراء الأصل.
- تجديد العقد.
- إرجاع الأصل.

يُعد بديلاً مناسباً للشراء المباشر، ويخفف من الأعباء المالية الأولية.

### 2-3- الائتمان طويل الأجل:

الائتمان طويل الأجل هو نوع من التمويل تحصل عليه المؤسسة لفترة زمنية تتجاوز خمس سنوات، ويُستخدم في الغالب لتمويل المشروعات الاستثمارية الكبرى مثل شراء العقارات، بناء المصانع، أو شراء معدات ضخمة ذات عمر طويل.

ينقسم الائتمان طويل الأجل إلى قسمين رئيسيين:

### 2-3-1 حقوق الملكية: (Equity Financing)

تمويل يتم عن طريق زيادة رأس المال عبر إصدار أسهم جديدة أو من خلال احتجاز الأرباح. لا يتطلب سداداً محدداً كما في القروض.

يشمل:

(رأس المال المدفوع) من المساهمين

(الأرباح المحتجزة) التي لم يتم توزيعها وتُعاد استثمارها

ميزة: لا توجد فوائد أو التزامات ثابتة.

عيب: يؤدي إلى تخفيض نسبة ملكية الشركاء الحاليين عند إصدار أسهم جديدة.

### 2-3-2 الاقتراض طويل الأجل: (Long-Term Borrowing)

تمويل يتم عبر الحصول على قروض من البنوك أو إصدار سندات. يمتد لفترة طويلة (غالبًا من 5 إلى 30 سنة).

يُستخدم في تمويل استثمارات كبيرة تُحقق عائداً على المدى الطويل.

يشمل:

• القروض البنكية طويلة الأجل.

• السندات القابلة للتداول.

ميزة: لا يؤثر على ملكية المؤسسة.

عيب: وجود التزامات مالية دورية (فائدة وسداد).

### المطلب الثاني: عموميات حول التوازن المالي .

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتوازن المالي سوف نقوم بعرض بعضها، ومن ثم التطرق الى الانواع وأهمية وشروط التوازن المالي.

أولاً: تعريف التوازن المالي:

يتمثل التوازن المالي في توفر الاحتياجات المالية للمؤسسة بالكميات المطلوبة بأفضل وأقل تكلفة واستخدام هذه الاموال ضمن هيكل مالي لتحقيق توازن مالي جيد للمؤسسة<sup>1</sup>.

التوازن المالي هو حالة من الاستقرار المالي تتحقق عندما تتساوى أو تتقارب الإيرادات العامة للدولة (أو المؤسسة) مع نفقاتها خلال فترة زمنية محددة، عادةً ما تكون سنة مالية. ويُعتبر هذا التوازن مؤشراً على سلامة السياسات المالية وكفاءة إدارة الموارد<sup>2</sup>.

### ثانياً: أهمية التوازن المالي:

تكمن أهمية التوازن المالي في كونه عنصراً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، سواء على مستوى الدولة أو المؤسسات.

- يحد من تراكم الديون.
- يعزز ثقة المستثمرين.
- يساهم في استقرار العملة.
- يحافظ على قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة.

### ثالثاً: انواع التوازن المالي:

يتمثل توازن المالي في نوعين أساسيين هما:

**1- التوازن المالي طويل الأجل:** يكون التوازن مالي طويل الأجل للمؤسسة جيداً من حيث إمكانية التوسيع التوسع المستقبلي، الذي يتطلب استثمارات رأسمالية طويلة الأجل ومقدرة المؤسسة على تسديد ديونها بتاريخ استحقاقها بطريقة مستمرة<sup>3</sup>.

### 2- التوازن المالي قصير الاجل :

هو جزء من موجودات المؤسسة المحتفظ بها على شكل سائل، إذ يعتبر المقياس الأساسي الأمثل لتسيير الخزينة ومؤشر المراقبة للوضع النقدي للمؤسسة بتاريخ معين، إذ يجب أن تبقى الأموال المستخدمة من قبل المؤسسة لتمويل بقيمة الموجودات المتاحة لها خلال الفترة الزمنية، وبموجبها تتحدد حاجة المؤسسة للأموال السائلة، أهمها تحريك الدورة التشغيلية وتسديد الالتزامات بتاريخ استحقاقها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> غالمي العالية التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة التحليل المالي، مجلة الدراسات الفلسفية، العدد الاول الجزائر مارس 2018.

<sup>2</sup> المالية العامة - تأليف: د. محمد جمال الدين الأزهرى

<sup>3</sup> وليد ناجي الخيال، التحليل المالي منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة " الدنمارك، 2007، ص280.

<sup>4</sup> عادل عشي الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2002، ص25.

رابعاً: شروط التوازن المالي:<sup>1</sup>

- **الشرط الأول:** يجب أن يكون ميزان الاقتصادي موجبا لعدة سنوات، حتى تتمكن المؤسسة من تمويل استثمارات منتجة والحصول على فائض نقدي
- **الشرط الثاني:** يجب أن يكون توازن مالي سلبيا بعض الشيء، حتى يتعاملوا مع الميزان الاقتصادي الإيجابي، وبالتالي تجنب المديونية الدائمة.
- **الشرط الثالث:** يجب أن يكون رصيد الإدارة موجبا، حتى تتمكن الشركة من توزيع الأرباح على الشركاء في الشركة.

خامساً: مؤشرات التوازن المالي:<sup>2</sup>

يعتبر التوازن المالي مقياس لمعرفة وضعية المؤسسة، وبالتالي لا بد من دراسة بعض المؤشرات المتمثلة في رأسمال العامل الاحتياج في رأس المال، العامل الخزينة والمردودية.

**أولاً: رأس المال العامل.**

تعريف رأسمال العامل: هامش أمان، الذي يتوافق مع الخسارة التي من خلالها المؤسسات جزء من تشبثاتها أو تلجأ إلى الاقتراض.

**أنواع رأس المال العامل:**

نميزها، كالتالي

**رأس المال العامل الصافي:** هو الأكثر استعمالاً، يمثل الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

**رأس المال العامل الخاص:** هو عبارة عن رأسمال العامل الصافي وبدون ديون طويلة ومتوسطة الأجل الموجهة لتمويل الأصول الثابتة. ويوضح درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تمويل استثمارات بأموالها الذاتية.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

<sup>1</sup> زغيب مليكة، شتقير الميلود التسيير الرسمي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2016.

<sup>2</sup> جهيدة عواريب، استخدام التحليل المالي الديناميكي لتشخيص التوازن المالي، مذكرة ماستر غير منشورة، قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2013/2014، ص14.

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الصافي - ديون طويلة ومتوسطة.

رأس المال العامل الأجنبي هو ذلك الجزء من الديون الخارجية التي تمويل رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

### الحالات الممكنة لرأس المال العامل:

هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل، كالتالي:<sup>1</sup>

**الحالة الأولى:** رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب ( $FRng > 0$ ) يشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل حيث تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة الأجل، وحقت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية

**الحالة الثانية:** رأس المال العامل الصافي الإجمالي معدوم ( $FRng = 0$ ) يشير ذلك إلى أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث أن المؤسسة نجحت فقط في تمويل احتياجاتها الطويلة المدة دون تحقيق فائض أو عجز.

**الحالة الثالثة:** رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب ( $FRng < 0$ ) يشير ذلك إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية دائمة وحقت بذلك العجز في تمويل هذه الاحتياجات، وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو هي بحاجة لمصادر تمويل إضافية أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى حد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

### 2- الاحتياج في رأس المال العامل:

الاحتياج في رأس المال العامل يعبر عن الفرق بين احتياجات و بين موارد الدورة الاستغلال التي يتوقف حجمه على طبيعة نشاط المؤسسة، وشروط التسييرية الخاصة بها، كما يعرف أن على أنه قياس لتوازن و خلل الخزينة الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد الاستحقاق الديون القصيرة الأجل، باعتباره يتفاوت باستمرار تبعاً لمستوى المخزونات في الموجودات والديون التشغيلية.

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - القروض المصرفية)

وهناك حالتان لتغيرات رأس المال العامل:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الياس بن ساسي قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الجزء الأول، 2011، ص 09.

- تغيرات احتياجات رأس المال العامل الإيجابي: في مثل هذه الحالة تكون دورة احتياجات السنة الحالية أكبر من احتياجات العام الماضي.
  - تغيرات احتياجات رأس المال العامل السلبي: في مثل هذه الحالة تكون دورة احتياجات السنة السابقة أكبر من احتياجات الدورة للعام الحالي.
- يتكون هذا الاحتياج من الاحتياج رأس المال العام للاستغلال  $BFR_{exp}$  الذي هو مرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال  $BFR_{hexp}$  الذي هو استثنائيا لا يرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة، ويحسب كل منهم كالتالي:
- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال  $BFR_{exp}$  = المخزونات + حقوق الاستغلال - ديون.
- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال  $BFR_{hexp}$  = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال.

### 3- الخزينة:

هي الاموال الجاهزة التي تمتلكها المؤسسة وتتصرف فيها في أي لحظة وتحسب الخزينة بالعلاقة الآتية:

$$TN = FRNG - BFR$$

وضعية الخزينة: يمكن للخزينة ان تأخذ الحالات الآتية:

إذا كانت الخزينة أكبر من الصفر فهذا يعني ان هناك رصيذا ماليا جيدا.

إذا كانت الخزينة اصغر من الصفر فهذا يعني انه لا يوجد رصيذ مالي جيد وهذا لا يشير الى ان المؤسسة قد تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الخزينة الصافية = النقديات - المساهمات البنكية الجارية

### أولا: تعريف النسب المالية:

علاقة بين بسط ومقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية المالية أو قائمة الدخل شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له، وهذا يعني أن هناك علاقات بين البيانات المحاسبية يجب إعتادها دون الإخلال بمكونات البسط أو بمكونات المقام. ومن جانب آخر فإن نتائج كل نسبة مالية لا يمكن ان يفهم مدلولها أو كيفية الحكم على الأداء الا

<sup>2</sup> اليمين سعاد استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية ولترشيد القرارات جامعة باتنة، الجزائر، 2008/2009، ص64.

بمقارنتها ببعض المعايير القياسية ومن خلال المقارنة بين نتيجة النسبة وقيمة المعيار المستخدم يمكن الحكم على الأداء<sup>1</sup>.

هي " علاقة بين قيميتين ذات معنى على الهيكل أو الاستغلال، وتأخذ هذه القيم من جدول تحليل الاستغلال أو من الميزانية أو منهما معا<sup>2</sup>. " (وقد تستعمل نسب أخرى بالكميات أو بالوحدات المادية). هذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وبصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة، وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية (ديناميكية) أو خارجية (فضائية) بين عدة مؤسسات ويمكن ملاحظة أن:

- لا يكون للنسب أي معنى إذا لم تكن مقاسة مع نسب نموذجية للمؤسسة لفرع إقتصادي تنتمي إليه المؤسسة.
- تكون النسبة صعبة التفسير في حالة أخذها منفصلة عن النسب الأخرى لنفس المؤسسة.
- يجب ربط النسب النتائج المالية للمؤسسة عند وجود إنحرافات كبيرة في القيمة النموذجية لها.

أهم النسب المالية:

**نسب السيولة:** يقصد بالسيولة Liquidity القدرة على تحويل أصل ما إلى سيولة نقدية بسرعة مناسبة وبسعر قريب من السعر الجاري له في السوق. أما الأصل السائل فهو الأصل القابل للتحويل إلى سيولة بالشرطين المذكورين.

يقصد بنسب السيولة Ratios Liquidity تلك النسب التي تقيس مقدرة المنشأة، على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا (الأصول المتداولة). تعد نسب السيولة من الأهمية بمكان للإدارة والملاك والمقرضين الذين يقدمون للمنشأة إئتمان قصير الأجل. ويمكن إستخدام هذه النسب للحكم على قدرة المنشأة على تحمل المزيد من الديون أو إنفاق المزيد من النقدية لإستكشاف وسائل جديد للنمو من خلال الإبتكار أو الإستحواذ وفي مايلي عرضا لأهم هذه النسب وأكثرها شيوعا:

**1.1-نسبة السيولة العامة:** هي النسبة بين إجمالي الأصول المتداولة وإجمالي الإلتزامات المتداولة. ورغم أن خارج القسمة يمثل الوحدات النقدية من الأصول المتداولة المتاحة لتغطية كل وحدة نقدية من

<sup>1</sup> زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم دراسة الاداء (ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد63، سنة 2007، ص114.

<sup>2</sup> أبو الفتوح على فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص51.

الإلتزامات المتداولة، فإنه عادة ما يعبر عنها بعدد مرات التغطية ويطلق على هذه النسبة أحيانا نسبة رأس المال العامل، لأن رأس المال العامل هو الزيادة في الأصول المتداولة عن الإلتزامات المتداولة<sup>1</sup> تحسب كالتالي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

-النسبة:  $1 <$  معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة وابلتالي يمكنها مواجهة لتالإ زامات المالية قصيرة الأجل، بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع.  
-النسبة:  $1 >$  المؤسسة في وضعية حرجة وعليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل.

**2.1-نسبة السيولة السريعة:** تستعمل هذه النسبة لإختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل دون الإضرار إلى تسهيل موجوداتها، وتعتبر هذه النسبة مقياسا أكثر تحفظا للسيولة من نسبة التداول لإقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، ولأنها تستثني المدفوعات مقدما والمخزون السلعي لأنه الأكثر تعرضا للإنخفاض في قيمته وأكثر إحتياجا للوقت للتحويل على النقدية.

تستخدم نسبة التداول السريعة (السيولة السريعة) كبديل عن نسبة التداول (نسبة السيولة العامة)، وذلك لأن ا تستبعد بند المخزون من الأصول المتداولة إبتبار أنه من الصعب تحويله إلى نقدية سائلة. معناه أن المؤسسة في الأجل القصير قادرة على تغطية الديون القصية الأجل بحقوقها. أحسن وضعية لهذه النسبة عندما تكون محصورة في اجمال  $0.5 < \% >$  ، إذا كانت هذه النسبة خارج اجمال من الجهة الكبرى فهذا معناه أن المؤسسة تتوفر على سيولة غير مستغلة، أما إذا كانت النسبة خارج اجمال من الجهة الصغرى فهذا معناه أن المؤسسة لديها عجز في السيولة، وتحسب العلاقة التالية:

**3.1-نسبة السيولة الحالية (الآنية):** تعتبر هذه نسبة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل ابإعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب

<sup>1</sup> دونالد كيسو، جيرى ويجانت، ترجمة: أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، ط2، دار المريخ، 1301، 1.

على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق<sup>1</sup>

تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بلبديون قصيرة الأجل وحدودها بين 20 % كحد أدنى و 30 % كحد أقصى، إذا كانت مرتفعة معناه وجود أموال غير مستغلة كان من الممكن توظيفها في إستخدامات أخرى وتعطي أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون قصيرة الأجل وبقي فائض منها غير مستغلة. وتحسب كالتالي:

نسبة السيولة السريعة = (القيم القابلة للتحويل + القيم الجاهزة) / الديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

**2-نسب الهيكلية:** هي عبارة عن مجموعة النسب المالية التي تستعمل لغرض تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وكذلك لتقدير توازنها أي هي تقدم صورة واضحة عن هيكلية الميزانية في المؤسسة في زمن معين ، فهي تبين العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم.

تساعد نسب الهيكلية في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول أو نسبة أحد عناصر الموجودات الثابتة إلى مجموعة الأصول الثابتة. وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك الأمر بلنسبة لعناصر الخصوم، ويمكننا وضع هذه النسب لعناصر من جانب الأصول وعناصر من جانب الخصوم وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض

1-دراسة الهيكلية التمويلي للمنشأة.

1.2-نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسب إلى تغطية استثماراتها الصافية بالأموال الدائمة، ويتم حسابها كمايلي:

-نسبة التمويل الدائم  $1 <$  : يعني أن الموارد الثابتة مولت كل الإستخدامات الثابتة وباقي فائض إستعمال في تمويل الأصول المتداولة وهو يمثل رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

-نسبة التمويل الدائم  $1 >$  : هذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الغير جارية، أي أن رأس المال العامل الدائم سالب والحالة المالية سيئة كون الديون قصيرة الأجل تمول الأصول الثابتة وهي طريقة تمويل غير عقلانية.

<sup>1</sup> GEORGE DEPPALLENS، J. P. JOBARD، "Gestion financière de l'entreprise"، Edition Sirey، 1990، p 253.

-نسبة التمويل الدائم 1= : يعني هذا إنعدام رأس المال العامل الصافي وهذا في غير صالح المؤسسة ويقودنا الحديث عن الأسباب العامة لتكوين رأس المال العامل الدائم.

2.2- نسبة التمويل الخاص :تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها غير الجارية بأموالها الخاصة، وتحسب كما يلي: نسبة التمويل الخاص > 1 : يعني أن المؤسسة تمويل جزء من الأصول الثابتة بواسطة أموالها الخاصة<sup>1</sup>.

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

الفصل الأول مدخل إلى التحليل المالي

3.2-نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وابلتالي درجة إستقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قرارها المالية، وتحسب بالعلاقة التالية:

-نسبة الاستقلالية المالية < 0.5 : تعني أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة أكثر من إعتماها على الديون

وابلتالي هي مستقلة ماليا والعكس والعكس صحيح

4.2-نسبة قابلية السداد: تسمى أيضا نسبة التمويل الخارجي، تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات

المؤسسة بأموال خارجية، وهي تقارن موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة قابلية السداد: يجب أن تكون نسبة قابلية السداد تساوي على الأكثر 0.5 لكي تكون المؤسسة تتمتع بالقدرة على السداد والعكس ابلعكس والعكس صحيح.

3-نسب النشاط: هتداف نسب النشاط إلى قياس مدى كفاءة الشركة في إدارة أصولها<sup>2</sup>.

"هي تلك النسب التي هتداف إلى الحكم على الوحدة الإقتصادية من خلال مدى قدرتها على إستغلال

<sup>1</sup> منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط1، مطبعة الطليعة، عمان، 2000، ص54 . 1

<sup>2</sup> 1 Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson ،Financial management & analysis، John Wiley & Sons، Inc، Second Edition،2003،P740.

موجوداتها المختلفة في ممارسة نشاطها الجاري الذي يتركز في عملية بيع السلع والخدمات (المبيعات).  
والتالي المساهمة في تحقيق أقصى الأرباح الممكنة من خلال ذلك، وبذلك يطلق على نسب النشاط إدارة  
الموجودات أيضا."

"هي النسب التي تقيس مدى فعالية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه وتتضمن جميع هذه النسب  
ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون ونسب الأصول  
الثابتة وغيرها". ومن بين هذه النسب مايلي:

**1.3-نسبة دوران المخزون:** هو من المؤشرات المهمة والتي يمكن من خلالها معرفة كفاءة إدارة  
المبيعات في تسويق منتجاتها فكلما دار المخزون أكثر كلما حقق المشروع مبيعات أكثر ومن ثم سيحقق  
هامش ربح كبير .

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع  
الخصوم.

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات، وقدرتها على إيفاء المخزون  
ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها، ويستخدم هذا المعدل أيضا في الحكم على كفاءة  
إدارة التسويق: يتم حساب معدل دوران المخزون وفق العلاقة التالية:

يقيس معدل دوران المخزون معدل سرعة بيع المخزون. وبقسمة 365 يوم على معدل دوران المخزون  
ينتج متوسط عدد الأيام اللازمة لبيع المخزون (أو متوسط عدد الأيام التي تكون مبيعاتها من المخزون  
الحالي بالشركة). وبصفة عامة فإن كلما زاد معدل دوران المخزون، كان أداء الشركة أفضل. ومع ذلك  
فإنه من الممكن أن تكون الشركة تتحمل تكاليف نفاذ المخزون عالية بسبب عدم وجود المخزون الكافي .

**2.3 معدل دوران الزبائن :** يهدف هذا المعدل إلى قياس مدى نجاح وقدرة المنشأة على تحصيل ديونها  
في مواعيد الإستحقاق، لذا يتعين دائما تحليل رقم المدينين إلى ديون جيدة وديون مشكوك في تحصيلها  
(الديون التي مضى ميعاد إستحقاقها) وديون معدومة، ويحسب ذلك المعدل على أساس نسبة المبيعات  
الأجلة إلى متوسط المدينين بما في ذلك أوراق القبض قصيرة الأجل)<sup>1</sup> وكذلك رقم أوراق القبض المخصوم

<sup>1</sup> أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي الأساسي للإستثمار في الأوراق المالية، دار النهضة العربية، 2000 ص 218.

توضح لنا هذه النسبة السياسة الإقتراضية للمؤسسة وتبين مدة الإئتمان المفتوح للزبائن سواء بالايام أو بالأشهر، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزونات} = \text{تكلفة المبيعات} / \text{متوسط المخزون}$$

$$\text{معدل دوران الزبائن} = \text{مبيعات السنة} / \text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}$$

**1.2.3- متوسط فترة التحصيل :** تقيس تلك الفترة دوران المدينين - أي الوقت الذي تستغرقه دورة واحدة للمدينين، وتلك الدورة تبدأ عموماً من تسجيل الديون وتحصيلها ثم تسجيل ديون أخرى جديدة، فذلك المتوسط يهدف إلى تحديد عدد الأيام التي تقع بين بيع البضاعة على الحساب وتحصيل قيمتها، وهو يعكس مدى إستفادة الغير من أموال المنشأة. ويستخدم ذلك المؤشر في قياس كفاءة الإدارة في منح الإئتمان - البيع بالأجل - فإذا ما زاد متوسط عمر المدينين عن السياسة العامة فإن ذلك يكون دليلاً على تراخي عملية التحصيل والتباعد بين المبيعات الأجلة والتحصيل - وذلك ذات العلاقة ببلتدفقات النقدية الوثيقة الصلة بالسيولة، فتلك الفترة الزمنية تعتبر مقياساً مقبولاً لسيولة المدينين<sup>1</sup> ويتم إستخراج متوسط فترة التحصيل كما يلي:

**3.3- معدل دوران الموردين:** ويقاس هذا المؤشر كفاءة وفاعلية المنشأة في إدارة الذمم الدائنة، حيث يظهر مؤشر عدد مرات دفع كامل رصيد الذمم الدائنة خلال العام، ويساعد هذا المؤشر في الكشف عن مدى قدرة المنشأة في الحصول على فترة إئتمان من الموردين عند عملية شراء البضاعة. وإنخفاض معدل دوران الذمم الدائنة يكون مؤشر إيجابي أو سلبي، حيث يعتبر إيجابي إذا كان ناتج عن قدرة المنشأة في الحصول على فترة إئتمان عالي من الموردين، في حين قد يعتبر سلبي إذا كان ناتجاً عن عدم قدرة المنشأة في تسديد إلتزاماتها في الوقت المحدد مما يكون له أثر سلبي في هذه الحالة على سمعة المنشأة. يؤثر هذا الحساب على موارد المؤسسة لأن قروض الموردين تشكل موارد هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، وتحسب كالتالي:

**1.3.3- متوسط فترة الدفع:** يقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة، حيث كلما ارتفع معدل

الدفع إعتبر هذا المؤشر إيجابياً، ويحسب كالتالي:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران الزبائن}$$

$$\text{معدل دوران الموردين} = \text{مشتريات السنة} / \text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}$$

$$\text{متوسط فترة الدفع} = 360 / \text{معدل دوران الموردين}$$

1- الإسكندرية، 2006، ص.363

4-4

4-نسب الربحية:

- نسب الربحية:

تقيس هذه النسب مدى نجاح المؤسسة في الرقابة على عناصر التكاليف بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وتدخل هذه النسب ضمن اهتمام المستثمرين والمقرضين.

(1) نسبة هامش الربح الصافي: وتشير هذه النسبة إلى ما تحققه المبيعات من أرباح صافية وذلك

بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصاريف الأخرى، كلما ارتفعت كان ذلك مقبولا ولا بد من

مقارنتها مع متوسط النسبة المحققة في القطاع. وهي تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة هامش الربح الصافي = النتيجة الصافية / رقم الأعمال الصافي

(2) معدل العائد على الإستثمار: وتسمى أيضا نسبة مردودية الأموال الدائمة التي استثمرتها

المؤسسة لمدة تتجاوز السنة، وهي تعبر عن مدى كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة كل الأموال

المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة طويلة الأجل في تحقيق عائد على تلك الأموال.

وتحسب وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على الإستثمار = النتيجة الصافية / إجمالي الإستثمار

حيث أن: إجمالي الإستثمار = رم ع ص + أ غ م = الأموال الدائمة

(3) نسبة العائد على إجمالي الأصول: وتعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها

في توليد الربح، كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها،

ويتم استخدام متوسط إجمالي الأصول عند حساب هذه النسبة، وتقارن هذه الأخيرة مع متوسط

النسبة في القطاع. تحسب وفق العلاقة:

نسبة العائد على إجمالي الأصول = النتيجة الصافية / متوسط إجمالي الأصول

حيث أن: متوسط إجمالي الأصول = (أصول أول المدّة + أصول نهاية المدّة) / 2

5-دراسة وتحليل المردودية:

تقيس قدرة الأموال الموظفة على تحقيق عوائد مالية بصفة مستمرة وهي ثلاث أنواع:

أنواع المردودية	الصيغة	المدلول
المردودية التجارية	النتيجة الصافية/ رقم الأعمال السنوي الصافي	هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، حيث تعكس الربح المحقق من المبيعات الصافية. ويعد هذا المعدل مؤشرا لإجمالي نشاط المؤسسة بعد كل العمليات المتعلقة بالإستغلال العادي وغير العادي للمؤسسة ويسمى أيضا معدل الهامش الصافي
المردودية الاقتصادية	النتيجة الإقتصادية/ الأصول الاقتصادية	تقيس الفعالية الاقتصادية في استخدام الأصولالمتاحة للمؤسسة. أي تقيس قدرة الأصول الاقتصادية على تحقيق فوائد في إطار النشاطالاستغلالي (الرئيسي)من خلال النتيجة التشغيلية دون اعتبار لشروطالتمويل، سياسات الاستثمار والتوزيع. يمكن استخدام مجموع الأصول
المردودية المالية	نتيجة الدورة الصافية/ الأموال الخاصة	مقياس لقدرة الأموال الخاصة على تحقيق أرباح صافيةكافية لضمان استمرار نشاط المؤسسة.

## المبحث الثاني: أثر مصادر التمويل على التوازن المالي ومعايير اختيار مصدر التمويل الأمثل

### المطلب الأول: أثر مصادر التمويل على التوازن المالي للمؤسسة

مصادر التمويل هي الطرق التي يتم من خلالها الحصول على الأموال لتمويل الأنشطة المختلفة. ومن مصادر التمويل المشتركة القروض البنكية، والسندات والأسهم، الاستثمارات المباشرة، التمويل الذاتي. أما بالنسبة للتمويل الذاتي، فهو حالة التي تكون فيها المدخرات مساوية للاستثمارات، ويتم الاهتمام بإدارة رأس المال بطريقة فعالة والتأكد من استخدامه بالشكل الأمثل، يتطلب تحقيق التوازن المالي إن تقوم الشركة بتخطيط ومراقبة الدقيقة للميزانية والنفقات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة. التوازن المالي يعني قدرة المؤسسة على تحقيق السيولة والربحية معاً دون تعريض نفسها لمخاطر مالية كبيرة. وتؤثر مصادر التمويل على هذا التوازن كما يلي:

#### أ. من حيث الهيكل المالي

- التمويل بالديون: يزيد من الرافعة المالية، مما قد يعزز العائد على حقوق المساهمين (إذا كانت تكلفة الدين أقل من العائد على الاستثمار)، لكنه يزيد مخاطر الإعسار.

- التمويل بالأسهم: يحسن الملاءة المالية لكن قد يخفض العائد على السهم بسبب زيادة عدد الأسهم.

ب. من حيث السيولة

- القروض قصيرة الأجل قد تحسن السيولة لكنها تزيد الضغط على التدفقات النقدية عند السداد.
- الأرباح المحتجزة توفر سيولة دون التزامات سداد خارجية.

ج. من حيث المرونة المالية

- المؤسسات ذات التمويل الذاتي العالي تكون أكثر مرونة في الأزمات.
- الاعتماد الكبير على القروض يجعل المؤسسة حساسة لتغيرات أسعار الفائدة.

د. من حيث الربحية

- التمويل بالديون قد يزيد الربحية بسبب الدرع الضريبي، لكنه يزيد المصروفات الثابتة (الفائدة).
- التمويل بالأسهم لا يضمن زيادة الربحية إذا لم تُستثمر الأموال بكفاءة.

المطلب الثاني، معايير اختيار مصدر التمويل الأمثل لتحقيق التوازن:

1. طبيعة النشاط والمخاطر: الشركات ذات التدفقات النقدية المستقرة (كشركات المرافق) تتحمل المزيد من الديون.

2. مرحلة دورة حياة المؤسسة:

- الشركات الناشئة تعتمد على حقوق الملكية (مثل رأس المال المخاطر).
- الشركات الناضجة تستخدم مزيجاً من الديون والأرباح المحتجزة.

3. التكلفة والمخاطر: مقارنة تكلفة كل مصدر (الفائدة على القروض مقابل توزيعات الأرباح).

4. السياسات الضريبية: في الأنظمة التي تسمح بخصم الفائدة، قد تكون الديون مفيدة.

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم مصادر التمويل على مستوى المؤسسة الاقتصادية، باعتباره دعامة أساسية لتزويدها بالاحتياجات المالية التي تضمن نموها واستمراريتها، حيث خلصنا إلى أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة لإنجازها وتطويرها. كما تعرفنا على مصادر التمويل المختلفة التي تستخدمها المؤسسة في تخصيص تجهيزات تتناسب مع نشاطها الاقتصادي، والعمل على تطويرها، واختيار مصدر معين يتطلب معرفة المالية كاملة بمصادر التمويل المتاحة للمؤسسات الاقتصادية لتحقيق التوازن المالي الذي تعرفنا عليه أيضا من خلال هذا الفصل على إنه يعمل بشكل عام على إجراء فحص للسياسات التي تتبعها المؤسسة خلال الدورات نشاطاتها المتعددة، و لكي تصل مؤسسة إلى توازن مالي يتطلب عليها القيام بمجموعة من الأنشطة، مثل إجراء التحليل المالي للميزانية المالية، وحسابات النتائج، بالإضافة إلى تحليل النسب المالية والمؤشرات التوازن المالي، كل هذه الإجراءات تسمح لها باستخدام قدراتها على الخروج من الوضع الصعب.



الفصل الثاني: الإطار

التطبيقي لمصادر التمويل

والتوازن المالي



**تمهيد:**

بعد ان تطرقنا في الفصل السابق الى مختلف مصادر التمويل المتاحة للمؤسسات الاقتصادية و دورها في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة , سنلاحظ في هذا الفصل اسقاطا كما ما قيل سابقا في الدراسة التطبيقية لمؤسسة الحليب و مشتقاته منبع سعيدة ولاية سعيدة , و هذا من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسة .

و لدراسة اثر مصادر التمويل على التوازن المالي للمؤسسة محل الدراسة سوف نتطرق الى تحليل مؤشرات التوازن المالي من خلال الميزانية المالية و تحليل التدفقات المالية لها و هذا من خلال مبحثين هما :

**المبحث الاول:** الاطار التعريفي لمؤسسة الحليب و مشتقاته منبع ولاية سعيدة .

**المبحث الثاني:** تحليل التوازن المالي لمؤسسة صديقي للمصبرات.

**المبحث الأول: عموميات حول مؤسسة إنتاج الحليب ومشتقاته منبع سعيدة**

**المطلب الأول: لمحة تاريخية عن ملبنة المنبع OROLAIT بسعيدة**

وحدة سعيدة \*المنبع\* تقع بالقرب من مدينة سعيدة شمالا بالمنطقة الصناعية كانت البداية في بنائها سنة 1984 ودخلت ميدان إنتاج في 13-2-1988 بقدرة إنتاجية تقدر ب 40000 لتر من الحليب و10000 لتر من اللبن.

كانت هذه الوحدة تابعة إلى المؤسسة الأم OROLAIT بوهران إلى غاية 30-12-1997، من 1-10-1997 أصبحت هذه الوحدة تسمى بوحدة المنبع للحليب وهي وحدة مستقلة رأس مالها يقدر ب1000000 دج ويتمثل إنتاجها في الحليب ومشتقاته كما تتسع مناطق توزيع إلى كل من وهران، مشرية، عين الصفراء، فرندة، البيض، سيق، المحمدية.

تنقسم الوحدة إلى ثلاثة بنايات:

1- المخزن الخاص بالمواد الأولية ومواد التغليف.

2- الورشة الخاصة بالإنتاج مقسمة إلى خمسة أقسام:

أ. ورشة إعادة التركيب.

ب. ورشة التعقيم أو البسترة.

ج. ورشة التكييف أو التعليب.

د. قسم التنظيف.

هـ. غرفة التبريد.

**التعريف بمؤسسة الحليب ومشتقاته:**

أنشئت المؤسسة بأمر رقم 63-69 في 20 نوفمبر 1996 وهي في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، نلاحظ أن الديوان للحليب تحت سلطة وزارة الفلاحة وقد تم تقسيم هذا الديوان حسب النواحي التالية:

- الناحية الشرقية ORELAIT.
- الناحية الوسطى OROLAC.
- الناحية الغربية OROLAIT.

### **التعريف بـ OROLAIT:**

يعتبر الديوان الجهوي للغربي للحليب ومشتقاته مؤسسة عمومية اقتصادية، وهي مختصة في إنتاج الحليب ومشتقاته عن طريق وحداتها المنتشرة عبر الجهة الغربية من الوطن، مقرها الرئيسي في مدينة وهران.

تأسست هذه المؤسسة في سنة 1948 عن طريق مجموعة من منتجي الحليب كان عددهم 150 منتج برأس مال يقدر بـ 900000 فرنك فرنسي قديم وببطاقة إنتاجية تقدر بـ 420 ألف لتر يوميا، وهذا تحت اسم مركب حليب وهران (CLO).

عرفت المؤسسة عدة تغيرات، حيث سنة 1967 أصبحت تسمى بتعاونية حليب وهران، وفي عام 1970 حل محلها الديوان الوطني للحليب ومشتقاته والذي هو مؤسسة إنتاجية وتجارية.

أما في 12-12-1981 أنشئ الديوان الغربي للحليب ومشتقاته OROLAIT في إطار إعادة تركيب المؤسسات بمرسوم رقم 81-354، وهذا الديوان كانت له مجموعة من المهام الرئيسية كمعالجة الحليب ومشتقاته.

وبعد الإصلاحات الاقتصادية دخلت المؤسسة الاستقلالية في ماي 1990، وتحررت من ناحية التسيير والتمويل وإقامة المشاريع الاستثمارية واختيار الموردين وأصبح الديوان مؤسسة عمومية اقتصادية في شكل أسهم تنتمي لقطاع التغذية، ومزودة برأس مال يقدر بـ 40 مليون دينار جزائري ويحتوي على الوحدات التالية:

- وحدة الإنتاج بوهران.
- وحدة الإنتاج بسيدي بلعباس.
- وحدة الإنتاج بمستغانم.

- وحدة الإنتاج بسعيدة.
- وحدة الإنتاج بمعسكر.
- وحدة الإنتاج بتيارت.
- وحدة الإنتاج ببشار.
- وحدة الإنتاج بتلمسان.

### أولاً: البنية الإدارية

تشغل الوحدة 2\*8 سا يوميا بحيث أن عدد العمال الإجمالي هو 86 عاملا موزعين حسب

المصالح وذلك كتوزيع أولي كما يلي:

- المديرية والإدارة العامة والمراقبة والتسيير: 5 عمال.
- المحاسبة والمالية: 5 عمال.
- الإنتاج: 23 عامل.
- الصيانة: 7 عمال.
- التموين: 3 عمال.
- البيع: 17 عامل.
- مصلحة الاستقبال: هذه المصلحة يستقبل فيها حليب البقر من عند الفلاحين، العدد: 3 عمال.
- المخبر: 2 عمال.
- الأمن: 11 عامل.

كما يوجد توزيع ثانوي لعدد عمال الوحدة وذلك يتم كما يلي:

- منفذين: 49 عامل.
- السيطرة: 18 عامل.
- الأطارات: 9 عمال.
- الأطارات العليا: 10 عمال.

تنتج الوحدة حوالي 25000 لتر يوميا توزع كلها وهي مقسمة كالتالي:

\* 13000 لتر حليب معقم.

\* 8000 لتر حليب بقر.

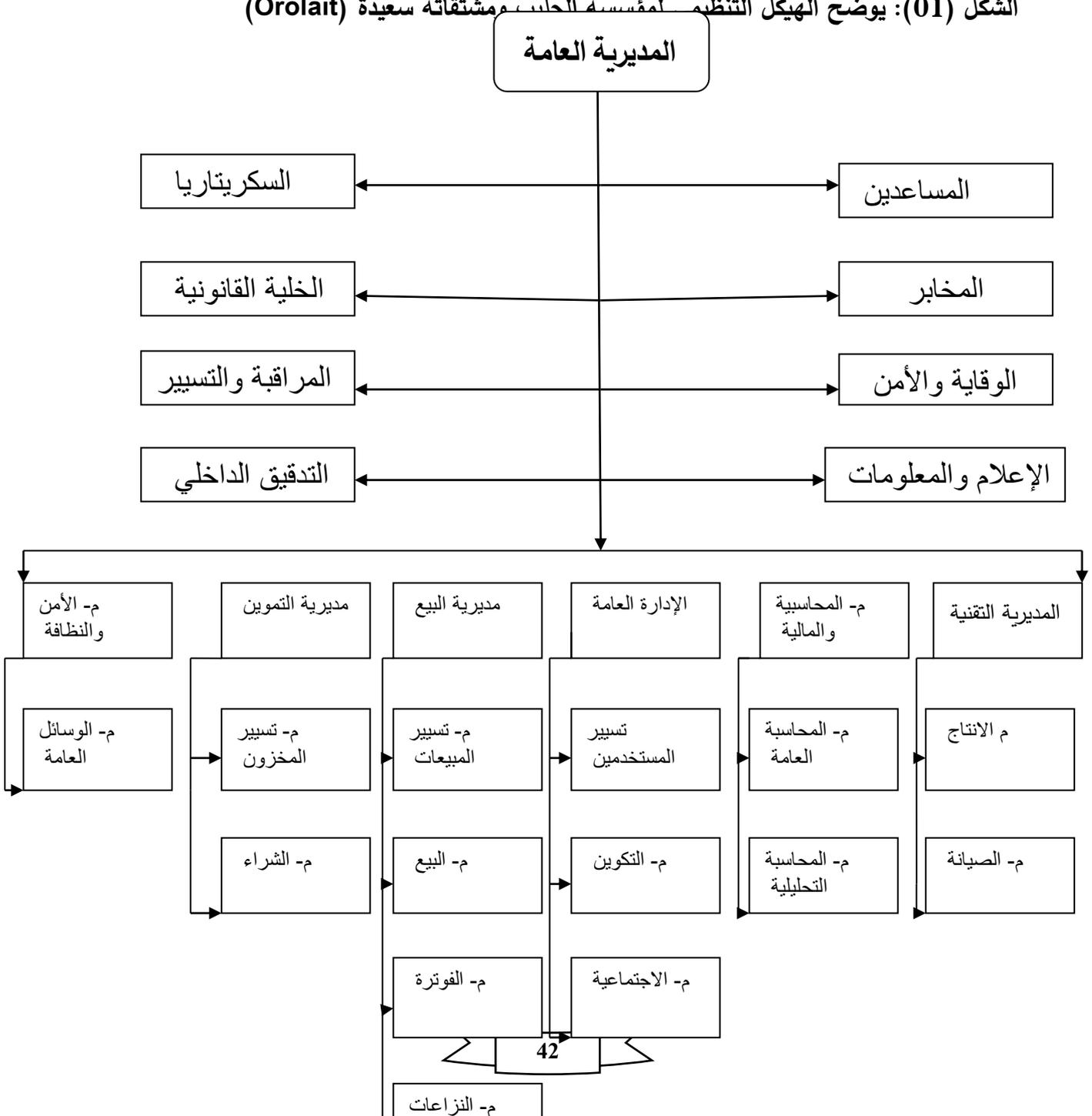
\* 4000 لتر لبن.

يتم إنتاج الحليب على نوعين، الكيس والعلبة وكذلك بالنسبة للبن. كما أنه تم البدء في إنتاج الزبدة \*السمن\* . ومستقبلا تحضر المؤسسة مشروع إنتاج الجبن لكن هذا المشروع تعترضه بعض العراقيل الإدارية رغم وصول التجهيزات الخاصة بالإنتاج وتوفر الإمكانيات والأرضية اللازمة لذلك.

**ملاحظة:** العمل في الورشات يتم على شكل نظام أفواج ويوجد فوجين كل فوج متكون من 17 عامل مقسم إلى: 2 تقنيين و15 منفذا ويكون العمل لمدة 8سا يوميا لكل فوج.

### ثانيا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الحليب ومشتقاته سعيدة (Orolait)

الشكل (01): يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة الحليب ومشتقاته سعيدة (Orolait)



المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة

### المطلب الثاني: شرح الهيكل التنظيمي

ويتكون هذا الهيكل من 6 مديريات أو مصالح رئيسية تابعة لها مصالح ثانوية:

1- المديرية التقنية: وتضم هذه 4 مصالح ثانوية:

أ - مصلحة الإنتاج:

وهذه المصلحة بدورها تضم ورشتين: ورشة التحضير، ورشة التعقيم.

\* ورشة التحضير:

ويتم في هذه المرحلة تخطيط المادة الأولية \*مسحوق الحليب\* مع إضافة الماء وبعض المستلزمات الضرورية للحصول على الحليب، هه المواد التي تستورد غالبا من الدول الاسكندنافية بالتحديد من النرويج.

\* ورشة التعقيم:

هذه المرحلة يتم تعقيم الحليب أو ما يعرف بعملية البسترة حتى يكون صالحا للاستهلاك البشري. إضافة إلى الورشتين السابقتين هناك غرفتين للتبريد تفصلان بينهما، الغرفة الأولى مخصصة لخزن مشتقات الحليب التي تحتاج إلى برودة شديدة وهي منتجات ذات مدة صلاحية طويلة، أما الغرفة الثانية فدرجة البرودة فيها متوسطة ويتم فيها تخزين المنتجات التي تكون مدة فسادها سريعة جدا كالجبن مثلا، وتفكر المؤسسة في زيادة إنتاج بإضافة فرقة ثالثة من العمل لضمان الإنتاج على مدار الساعة.

ب - مصلحة الصيانة:

تقوم هذه المصلحة بصيانة وإصلاح آلات وتجهيزات مستعملة في الإنتاج، ولها علاقة أيضا مع مصلحة التموين والتوزيع عن طريق إصلاح وسائل النقل حيث تسهر هذه المصلحة على:

- ضمان المحافظة على وسائل الإنتاج.

- ضمان الصيانة والتشغيل المتواصل لكل التجهيزات المرتبطة والمشاركة في الإنتاج.
- تحقيق الأهداف المسطرة ضمن برنامج الصيانة المعدة سابقا.
- إعداد وتنسيق ومراقبة الصيانة السنوية للوحدة.
- وتنظم مكتبا للدراسات وورشته لعملية الصيانة المجهزة بالوسائل اللازمة لذلك.

### ج - المخبر:

يقوم باستقبال حليب المربين وإجراء تحليلات للتأكد من مدى مطابقته للمعايير المطلوبة سواء تعلق الأمر بنسبة الماء أو درجة الحموضة وهذا عن طريق تحاليل فيزيو كيميائية ثم تحاليل بكتريولوجية للتأكد من خلوه من أي أمراض ويقوم بتحليل المواد المستوردة من الوحدات الأخرى.

### د - مصلحة تجمع واستقبال الحليب:

دورها استقبال حليب المربين وتسييرهم إداريا حيث تعادل مساهمة المربين بالحليب الطبيعي 1 من الإنتاج الكلي ويتم تسييرهم وتنظيمهم بالتعاون مع المخبر.

### 2 - مديرية المحاسبة والمالية: تحتوي هذه الوظيفة على المصالح التالية:

#### أ - مصلحة المحاسبة العامة:

- والتي تعني بضبط العمليات والحسابات المالية التجارية وفقا لأصول المحاسبة المتعارف عليها، وبناء على الوثائق التي يحتفظ بها لغرض الإثبات والتطهير ومن أهم مهامها:
- مراقبة ومتابعة الصندوق وتوجيه المداخل إلى البنك.
  - مراقبة خزينة المؤسسة.
  - تيرير نفقات ومداخل المؤسسة.
  - إعداد قوائم الحسابات الختامية كالميزانية، جدول حسابات النتائج والتي تمكن من تحليل وضعية التسيير داخل المؤسسة.
  - القيام بعملية الجرد، الترحيل إلى دفتر الأستاذ وتسجيل العمليات يوميا.

#### ب - المحاسبة التحليلية:

والتي تم الشروع في تطبيقها نظرا للنقائص الناتجة عن المحاسبة العامة، فبواسطة المحاسبة التحليلية

يتم تصنيف التكاليف وتحليلها، وحساب التكلفة النهائية بدقة.

3 - الإدارة العامة:

وظيفتها الرئيسية هي تسيير المستخدمين وتنقسم إلى المصالح الآتية:

أ - تسيير المستخدمين:

تهتم هذه المصلحة بشؤون المستخدمين والتأكد من صلاحية العاملين وتأهيلهم من كونهم في الأماكن المناسبة ومن كون شروط عملهم الحسنة ومشجعة على بذل الجهد وتكريس الطاقات من أجل العمل كما أنها تسهر على ضمان حقوق وواجبات العامل في إطار ما يعرف بعلاقات العمل.

ب - مصلحة التكوين:

دورها يتمثل في إطارات المؤسسة أو إطارات أخرى غير تابعة للمؤسسة \* التكوين

المهني، المتربصين... الخ\*.

ج - المصلحة الاجتماعية:

تسهر هذه الأخيرة على حل كل مشاكل العمال الاجتماعية والمهنية، وتشرف على تلبية متطلبات العمل في ظروف أفضل، كما تقوم بالتأمين على كافة العمال داخل الوحدة.

4 - مديرية البيع:

أ - مصلحة تسيير المبيعات:

ويتلخص دورها في الاستقبال والبيع وتسيير هذه العمليات إداريا.

ب - مصلحة البيع:

تهتم ببيع منتج الحليب ومشتقاته وتسيير موزعي الحليب سواء داخل الولاية أو خارجها.

ج - مصلحة الفوترة:

يتلخص دورها في إعداد الفواتير لكل المبيعات سواء تعلق الأمر بالحليب أو مشتقاته.

د - مصلحة النزاعات القضائية:

تهتم نكل النزاعات القضائية التي تخص الوحدة سواء تعلق الأمر بالموزعين أو العمال، فأحيانا يخل أحد الموزعين بالعقد الذي يربطه بالوحدة فهنا يأتي دور هذه المصلحة في متابعته قضائيا.

و - مصلحة النقل:

المهمة الأساسية لهذه المصلحة تتمثل في توفير وسائل النقل سواء نقل المواد الأولية أو

المنتجات أو قطع الغيار.

5 - مديرية التموين:

تقوم بتمويل الوحدة بكل مستلزمات الإنتاج من غبرة، الحليب، مادة دسمة، مواد التغليف... الخ.

إذ تحصل على المادة الأولية الغبرة عن طريق المؤسسة الأم وهذا عبر مؤسسة أنشئت لغرض تمويل الوحدات بالمواد الأولية، حيث ترسل الوحدة الكمية المطلوبة وتقوم تلك المؤسسة بشرائها والتفاوض مع الشركات الأجنبية مباشرة، أما فيما يخص مواد التغليف من نوع الكيس فإنها كانت تجلب من إسبانيا ثم انطلق إنتاجها محليا بمركب المدية وهي ذات جودة متوسطة ولكنها تتحسن مع مرور الوقت، كما أنها تحصل على مادة التغليف من نوع علب ألمانيا.

كان قرار بدء إنتاج العلب قد تم على مستوى المديرية الجهوية بوهران وهذا ضمن خطة وطنية تهدف إلى التخلص من الكيس التقليدي لكن هذا المشروع لم يكتمل ولقد عادت المؤسسة بعد مدة إلى الطريقة الأولى نظرا لعدم رواج هذه الفكرة، واتجهت بهذا النوع من التغليف إلى ولايات أخرى وبالأخص وهران، وتنقسم هذه المديرية إلى مصلحتين:

#### \* مصلحة تسيير المخزون:

تهتم بتسيير وإدارة المدخلات والمخرجات للمواد الأولية المختلفة مواد التغليف، مواد التنظيف، قطع الغيار، وبالتالي فهذه المصلحة تتعامل مع كل أقسام الوحدة:

#### \* مصلحة الشراء:

تهتم بكل ما يتعلق بشراء المواد الأولية وكل مستلزمات الإنتاج.

#### 6 - مصلحة الأمن والنظافة:

(تضم مصلحة الوسائل العامة) تقوم بمراقبة المعدات وأمن العمال كما أنها مسؤولة عن مراقبة دخول وخروج العمال والشاحنات وتقوم بحفظ الوحدة وتنقسم بدورها إلى:

#### مصلحة الوسائل العامة:

(تضم مصلحة الوسائل العامة) تقوم بمراقبة المعدات وأمن العمال كما أنها مسؤولة عن مراقبة دخول وخروج العمال والشاحنات وتقوم بحفظ الوحدة وتنقسم بدورها إلى:

#### مصلحة الوسائل العامة:

تسهر على توفير كل مستخدمات المكتب ومستلزمات التنظيف.

#### المبحث الثاني : تحليل التوازن المالي لمؤسسة .

سنلاحظ من خلال هذا البحث عرض الميزانية المالية و الوظيفية لسنوات (2020-2021-2022)

المطلب الاول : عرض الميزانية و تحليلها عن طريق مؤشرات التوازن المالي  
لسنوات(2020-2021-2022)

اولا- عرض الميزانيات المالية لمؤسسة منبع سعيدة :

الجدول رقم 3 عناصر الأصول للميزانية المحاسبية لمؤسسة جبيلي :

المبالغ			الأصول
2022	2021	2020	
589642361,48	590068259,27	620345694,53	اصول غير متداولة
92712517,47	81236684,79	147737209,46	قيم الاستغلال
97330799,89	152622327,10	115300102,56	قيم قابلة للتحقيق
450489723,00	285901516,33	185678134,88	قيم جاهزة
1230175401,84	1109828787,49	1069061141,43	<b>المجموع</b>

عناصر الخصوم للميزانية المحاسبية لمؤسسة جبيلي :

المبالغ			الخصوم
2022	2021	2020	
1122064268,99	996345897,45	949086504,70	الاموال الخاصة
49354687,62	46483092,25	40991699,87	خصوم غير متداولة
108756445,23	116999797,79	128982936,86	خصوم متداولة
1280175401,84	1159828787,49	1119061141,43	<b>المجموع</b>

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية لمؤسسة المنبع سعيدة

الميزانية الوظيفية:

الجدول رقم 4: جانب الاستخدامات لمؤسسة الحليب ومشتقاته لسنوات (2020-2021-2022)

2022	2021	2020	الأصول
1266516354,60	1211873967,89	1191477891,54	الاستخدامات الثابتة
770221377,59	649448865,45	587503784,13	الأصول المتداولة
196063747,9	306061979,5	340546255,6	للاستغلال
9187906,73	57485370,06	52279393,5	خارج الإستغلال
450489723,00	285901516,33	18567814,88	خزينة الأصول
2036737732,19	1861322833,34	1769981675,67	مجموع الميزانية

الجدول رقم 5: جانب الموارد لمؤسسة الحليب و مشتقاته لسنوات (2022-2021-2020)

2022	2021	2020	الخصوم
927981286,8	1744323035	1640998739	موارد الثابتة
925651370	1740852173	1639201139	موارد خاصة
2329916,81	3470862,78	1797600,00	ديون مالية ثابتة
108756445,23	128982936,86	128982936,86	الخصوم المتداولة
69440307,14	102789695,4	102789695,4	للاستغلال
39316138,09	26193241,37	26193241,37	خارج الإستغلال
00	00	00	خزينة الخصوم
2036737732,19	1861322833,34	1769981675,67	مجموع الميزانية

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية لمؤسسة المنبع سعيدة

تحليل الميزانية الوظيفية بواسطة رأس المال العامل الصافي الإجمالي و مكوناته :

• و يتم حسابه بطريقتين:

➤ باستعمال كتل أعلى الميزانية الوظيفية:

قانونه	رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الثابتة-الاستخدامات الثابتة		
حسابه	2020	- 1640998739	449520847.46=
		<b>1191477891,54</b>	
	2021	- 1744323035	445462868.54=
		<b>1211873967,89</b>	
	2022	- 927981286,8	-11737182259=
		<b>1266516354,60</b>	

➤ باستعمال كتل أسفل الميزانية الوظيفية:

قانونه	رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأصول المتداولة-الخصوم المتداولة		
حسابه	2020	- 587503784,13	449520847.46=
		<b>128982936,86</b>	
	2021	- 649448865,45	445462868.54=
		<b>770221377,59</b>	
	2022	- 770221377,59	-11737182259=
		<b>108756445,23</b>	

مكونات احتياجات رأس المال العامل : يتكون من:

أ/- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (BFRE):

❖ ويتم حسابه كما يلي:

قانونه	(BFRE) = الأصول المتداولة للاستغلال-الخصوم المتداولة للاستغلال.		
حسابه	2020	26193241,37- 52279393,5	-26140961643.5=

203272284.1=	<b>102789695,4 - 306061979,5</b>	2021
126623440.76=	<b>69440307,1 - 196063747,9</b>	2022

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRHE):

❖ ويتم حسابه كما يلي:

قانونه	(BFRHE) = الأصول المتداولة خ للاستغلال - الخصوم المتداولة خ للاستغلال.	حسابه
2020	52279393,5 -	26086152.13=
	26193241,37	
2021	57485370,06 --	-2613845566.9=
	26193241,37	
2022	9187906,73 -	-30128231.3=
	39316138,09	

ملاحظة:  $BFR = BFRE + BFRHE$

الخزينة الصافية (TN):

تعريفها: هي الفائض المتبقي من رأس المال العامل الصافي الإجمالي بعد تغطية احتياجات رأس المال العامل.

دلالتها: تسمح بالتعديل أو التسوية بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي واحتياجات رأس المال العامل.

❖ ويتم حسابها بطريقتين كما يلي:

الخزينة الصافية = رأس مال العامل الصافي الإجمالي - احتياجات رأس مال العامل  $TN = FRNG - BFR$

قانونه	(TN) = خزينة الأصول - خزينة الخصوم	حسابه
2020	1769981675,67 - 00	1769981675,67
2021	285901516,33 - 00	285901516,33
2022	450489723,00 - 00	450489723,00

التحليل بواسطة النسب:

- تنقسم هذه النسب إلى نوعين :

-/1- نسب الهيكلية المالية:

أ/- نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة:

قانونه	الموارد الثابتة ÷ الاستخدامات الثابتة	حسابه
2020	1191477891,54 ÷ 1640998739	1.3772=
2021	1211873967,89 ÷ 1744323035	1.4393=
2022	1266516354,60 ÷ 927981286,8	0.7327=

- نسبة التحرر المالي:

نسبة التحرر المالي = الاستدانة المالية ÷ الموارد الخاصة  
 بحيث أن الاستدانة المالية = الديون المالية الثابتة + خزينة الخصوم

قانونه	الديون المالية الثابتة + خزينة الخصوم ÷ موارد الخاصة	حسابه
2020	1639201139 ÷ 00 + 1797600,00	0.1096
2021	1740852173 ÷ 00 + 3470862,78	0.0019=
2022	925651370 ÷ 00 + 2329916,81	0.0251=

يجب أن تكون هذه النسبة أصغر من 0.5 حتى تكون المؤسسة متحررة ماليا.

يتطلب من المؤسسة أن تقوم بما يلي من أجل تحسين التوازن المالي:

زيادة رأس المال العامل الصافي الإجمالي عن طريق:

- 1 - زيادة الموارد الثابتة من خلال رفع المساهمات في رأس المال أو الحصول الاقتراضات المالية.
- 2 - إنقاص في قيمة الأصول الثابتة من خلال التنازل عن التثبيات غير المؤثرة على النشاط العادي للمؤسسة.

2. نسب دوران الزبائن : مستخرج من الميزانية :

البيان	2020/12/31	2021/12/31
الزبائن والحسابات الملحقة	81236684,79	147737209,46
الموردون والحسابات الملحقة	116999797,79	128982936,86
المخزونات	81236684,79	147737209,46

3. مبيعات السنة 2021: 1523813445,26

4. مشتريات السنة 2021: 1596862229,36

5. تكلفة شراء البضاعة المباعة 2021: 1256905531,27

البيان	2021/12/31	2022/12/31
الزبائن والحسابات الملحقة	97330799,89	152622327,10
الموردون والحسابات الملحقة	108756445,23	116999797,79
المخزونات	92712517,47	81236684,79

6. مبيعات السنة 2022: مشتريات السنة 2022:

7. تكلفة شراء البضاعة المباعة 2022: 1249125473,23

8. تحليل دورة 2020/2021:

القانون	حسابه	النتيجة
متوسط ديون الزبائن	زبائن 2020 + زبائن 2021	114486947.125
	02	02
دوران الزبائن	مبيعات السنة	13.30
	متوسط ديون الزبائن	114486947.125
مدة التحصيل	360 يوم / عدد الدورات	27.06 يوم
		13.30 / 360

القانون	حسابه	النتيجة
متوسط المورد	مورد 2020 + مورد 2021	181491266
	02	02
دوران المورد	مشتريات السنة	8.79
		1596862229,36

	181491266	متوسط المروود	
مدة التسديد	360 / 8.79	360 يوم / عدد الدورات	40.95 يوم
القانون	حسابه	النتيجة	
متوسط مخزونات البضائع	147737209,46+ 81236684,79	محزونات 2020 +محزونات 2021	155105290
	02	02	
دوران المخزونات	1256905531,27	تكلفة شراء البضاعة المباعة	8.10
	155105290	متوسط ديون الزبائن	
مدة التصريف	360 / 8.10	360 يوم / عدد الدورات	44. 44 يوم

من خلال حساب نسب الدوران لسنتي 2020/2021 نلاحظ أن مدة تحصيل ديون الزبائن بي 27 يوم بينما مدة تسديد ديون الموردين قد بلغت 40 يوم مما يمكنك المؤسسة من الوفاء بديونها إتجاه المورد في الأجل المتفق عليه

تحليل دورة 2021/2022:

		حسابه	القانون
متوسط ديون الزبائن	152622327,10 + 97330799,89	زبائن 2021 + 2022	173641963.4
	02	02	
دوران الزبائن	1596862229 ,36	مبيعات السنة	9.19
	173641963.4	متوسط ديون الزبائن	
مدة التحصيل	360 / 9.19	360 يوم / عدد الدورات	39.17 يوم

		حسابه	القانون
متوسط ديون المروود	116999797,79 + 108756445,23	مورد 2021 + مورد 2022	112878121.5
	02	02	
دوران المورد	92712517,47	مشتريات السنة	8.52

	112878121.5	متوسط ديون المروء	
مدة التسديد	8.52 / 360	360 يوم / عدد الدورات	42.35 يوم

القانون	حسابه	النتيجة
متوسط مخزونات البضائع	محزونات 2021 + محزونات 2022	133330860
	02	81236684,79+ 92712517,47
دوران المخزونات	تكلفة شراء البضاعة المباعة	9.36
	متوسط المخزونات	1249125473,23
مدة التصريف	360 يوم / عدد الدورات	38.46 .
	9.36 / 360	133330860

### نسب التمويل:

#### أ- نسبة التمويل الدائم:

نسبة التمويل الدائم هي نسبة تعبر عن مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول غير الجارية و يتم

حسابها وفق العلاقة التالية:

الأموال الدائمة ( رؤوس الاموال الخاصة + الخصوم غير الجارية)

/الاصول غير الجارية

وتشترط في هذه النسبة أن تكون أكبر من الواحد

الجدول رقم (5): نسبة التمويل الدائم لميزانية مؤسسة للسنوات (2020- 2021- 2022)

2020	$2,68 = 620345694,53 / (40991699,87+949086504,70)$
2021	$3,07 = 590068259,27 / (46483092,25+996345897,45)$
2022	$0,07 = 589642361,48 / (49354687,62+589642361,48)$

نسبة التمويل الخاص:

نسبة التمويل الخاص هي إحدى النسب المالية التي تستخدم لدراسة كفاءة استثمار الأموال

الخاصة في المشروع وتعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها

الخاصة و يتم حسابها علاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \text{رؤوس الاموال الخاصة} / \text{الاصول غير الجارية} * 100$$

و يمكن استخدام هذه النسبة مع نسب أخرى لتحليل المالية مثل نسبة الديون إلى حقوق الملكية

ونسبة الديون إلى مجموع الأصول.

الجدول رقم(6): نسبة التمويل الخاص لميزانية مؤسسة للسنوات (2020- 2021- 2022)

2020	949086504,70 / 620345694,53 = 152%
2021	996345897,45 / 590068259,27 = 144%
2022	589642361,48 / 589642361,48 = 135%

أ- نسبة السيولة العامة:

نسبة السيولة العامة هي إحدى النسب المالية التي تستخدم لتقييم قدرة المؤسسة على تحمل التزامات

المالية في المدى القصير وتحسب هذه النسبة بقسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات

المتداولة.

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \text{الاصول الجارية} / \text{الخصوم الجارية} .$$

الجدول رقم(7): نسبة السيولة العامة لميزانية مؤسسة للسنوات (2020- 2021- 2022)

2020	587503784,13 / 128982936,86 * 100 = 45.54
2021	649448865,45 / 128982936,86 * 100 = 55.25
2022	770221377,5 / 108756445,23 * 100 = 42.5

ب- نسبة السيولة الجاهزة ( الحالية ) :

نسبة السيولة الجاهزة وتقيس قدرة الشركة على سداد التزاما قصيرة الأجل و يتم حسا لعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة (النقد ت)}}{\text{الخصوم}}$$

الجارية \* 100

وتعتبر هذه النسبة مثلى إذا كانت محصورة بين 20% و 30%

الجدول رقم(8): نسبة السيولة الجاهزة لميزانية مؤسسة للسنوات (2020-2021-2022)

2020	$14.39\% = 100 * \frac{128982936,86}{18567814.88}$
2021	$15.2\% = 100 * \frac{128982936,86}{285901516,33}$
2022	$18\% = 100 * \frac{50489723,00}{108756445,23}$

شكل حسابات النتائج

2022	2021	2020	البيان
1596862229 ,36	1523813445,26	1314158237,25	ح/ 70 المبيعات والمنتجات المحققة
294865,08	-16326908,58	33436418,87	ح/ 72 الإنتاج المخزن
280000,00	2668235,29	00	ح/ 73 الإنتاج المثبت
31738870 ,00	45242834 ,00	40352784 ,00	ح / 74 إعانات الاستغلال
1629175964,44	1555397605 ,97	1387947440,12	1- إنتاج السنة المالية
-	-	-	ح/ 60 المشتريات المستهلكة
1249125473,23	1256905531,27	1170403189,76	ح/ 61 + ح/ 62 الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى
-22609576,27	-22692724,71	-23961664,99	
1271735049,56	-	-	2- استهلاك السنة المالية
	1279598255,98	1194364854,75	
357440914 ,88	275799349,99	193582585,37	3- القيمة المضافة للاستغلال
-150153164,77	-135344979 ,95	-134703066,65	ح / 63 أعباء المستخدمين
-	-1573153,49	-1959964,29	ح/ 64 الضرائب والرسوم
1539954,00			
205747796,11	138881216,55	56919554,43	4- إجمالي فائض الاستغلال
5496352 ,99	6707995,75	17129496,12	ح / 75 المنتجات العملياتية الأخرى
-3818466,27	-20528380,07	-16878782,05	ح/ 65 الأعباء العملياتية الأخرى
-92048418,39	-77140930,68	-70194913,83	ح/ 68 المخصصات للإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
13162824,07	100000 ,00	801673,65	ح / 78 استرجاع على خسائر القيمة
128540088 ,51	48019901,55	-12222971,68	5- النتيجة العملياتية

1752397,25	1752397,25	1797600 ,00	ح / 76 المنتوجات المالية
-17976,00	-21391,44	-16043,58	ح / 66 الأعباء المالية
1734421,25	1731005,81	1781556,42	6- النتيجة المالية
130274509,76	49750907,36	-10441415,26	7- النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)
-3946097 ,59	-1108059,65	-10000,00	ح / 69 الضرائب الواجبة الدفع =
1649587538 ,75	1563957998,97	1407676209,89	• مجموع منتوجات الأنشطة العادية مجموع حسابات الصنف 7
-	-	-	• مجموع الأعباء الأنشطة العادية مجموع حسابات الصنف 6
128813052,32	47259392,75	-12092407 ,05	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
		00	ح / 77 منتوجات - عناصر غير عادية
		-8243176,92	ح / 67 أعباء - عناصر غير عادية
		-8243176,92	النتيجة الغير عادية
128813052 ,32	47259392,75	-20335583,97	10 صافي نتيجة السنة المالية

• حساب النسب و تحليل مستويات النتائج.

2-1/- معدل الإدماج:

- هي نسبة تقيس قدرة المؤسسة على إنشاء ثروة انطلاقا من نشاطها المتمثل في رقم أعمالها المحقق ، وتحسب وفق

العلاقة التالية:

$$\text{معدل الإدماج} = \frac{\text{القيمة المضافة (VA)}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم (CA(HT))}}$$

- هذه النسبة تقترب من الواحد في المؤسسات الخدمية، بينما في المؤسسات الإنتاجية فتقترب من

.0.5

مثال: بالنسبة لمؤسسة U/ SIADA .ملبنة سعيدة - جبلي -

2022	2021	2020	القانون	
357440914 ,88	275799349,99	193582585,37	القيمة المضافة(VA)	معدل الإدماج
1596862229 ,36	1523813445,26	1314158237,25	رقم الأعمال خارج الرسم((HT))	
0,223839545	0 ,180992858	0 ,147305385	= النتيجة	

2-2/- نسب تجزئة القيمة المضافة:

\*إن القيمة المضافة توزع على عدة أطراف منها المستخدمين، الدولة، والمؤسسة في حد ذاتها، وتحسب هذه

النسب كالتالي:

2022	2021	2020	القانون	
-150153164,77	-	-134703066,65	ح/ 63	بالنسبة للمستخدمين
	135344979 ,95		القيمة المضافة(VA)	
357440914 ,88	275799349,99	193582585,37	= النتيجة	
نلاحظ أن نسبة المستخدمين لسنة 2020 افضل من السنتين 2021-2022.				

2022	2021	2020	القانون	
1539954,00	1573153,49	1959964,29	ح/ 64	بالنسبة للدولة
357440914 ,88	275799349,99	193582585,37	القيمة المضافة(VA)	
0,00430827568	0,00570397824	0,0101246932	= النتيجة	

2022	2021	2020	القانون	
205747796,11	138881216,55	56919554,43	إجمالي فائض الاستغلال	

357440914 ,88	275799349,99	193582585,37	القيمة المضافة(VA)	بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال
0 ,057561343	0,503558897	0,294032412	النتيجة =	

ملاحظة: مجموع هذه النسب دائما يساوي الواحد.

2-3- /نسب تجزئة إجمالي فائض الاستغلال (EBE):

• تحسب هذه النسب كالتالي:

2022	2021	2020,00	القانون	
92048418,39	77140930,68	70194913,83	/ح 68	
205747796,11	138881216,55	56919554,43	إجمالي فائض الاستغلال	بالنسبة للتثبيات
0,45	0,56	1,23	النتيجة =	

نلاحظ أن نسبة التثبيات لسنة 2022 افضل من السنتين 2021-2020

2022	2021	2020,00	القانون	
17976,00	21391,44	16043,58	/ح 66	
205747796,11	138881216,55	56919554,43	إجمالي فائض الاستغلال	بالنسبة للمقرضين
0,000305679	0,000154027	0,000281864	النتيجة =	

نلاحظ أن نسبة التثبيات لسنة ..... افضل من السنتين .....

2022	2021	2020,00	القانون	
130274509,76	49750907,36	-10441415,26	النتيجة العادية ق ض	

205747796,11	138881216,55	56919554,43	إجمالي فائض الاستغلال	بالنسبة للنتيجة العادية
0,63	0,36	0,18-	= النتيجة	

2- 4/- مؤشرات تطوّر نشاط المؤسسة:

- يتم قياسه بمعدل تغير أحد مؤشرات نشاط المؤسسة.
- نحسب التغير بالفرق بين السنة N والسنة  $N-1$  على السنة  $N-1$ .

أ/- نسبة تغير رقم الأعمال خارج الرسم:

حسابه	القانون	
-1523813445,26) (1387947440,12	(رقم الأعمال للسنة 2021- رقم الأعمال للسنة 2020)	نسبة تغير رقم الأعمال خارج الرسم لسنتي 2021/2020
1387947440,12	رقم الأعمال للسنة 2020	
<u>0 ,09788987768 =</u>		النتيجة
حسابه	القانون	
-1596862229 ,36) (1523813445,26	(رقم الأعمال للسنة 2022- رقم الأعمال سنة 2021)	نسبة تغير رقم الأعمال خارج الرسم لسنتي 2022/2021
1523813445,26	رقم الأعمال سنة 2021	
<u>0,04793814119 =</u>		النتيجة

نلاحظ أن تغير رقم الأعمال لسنتي 2022/2021 أفضل من سنتي 2021/2020

ب/- نسبة تغير الإنتاج:

- يبين نسبة تطور إنتاج المؤسسة (المخزن والمثبت) ويتم حسابه كما يلي:

حسابه	القانون	
-1555397605 ,97)	(إنتاج السنة للسنة 2021- إنتاج السنة)	نسبة تغير الإنتاج

لِسنتي	للسنة 2020)	(1314158237,25
<u>2021/2020</u>	إنتاج السنة للسنة 2020	1314158237,25
<u>النتيجة</u>		<u>0,18356949862 =</u>
	<u>القانون</u>	<u>حسابه</u>
نسبة تغير الإنتاج لِسنتي	(إنتاج السنة للسنة 2022-إنتاج السنة لسنة 2021)	(-1629175964,44)
	إنتاج السنة لسنة 2021	(71555397605 ,9
<u>2022/2021</u>		1555397605 ,97
<u>النتيجة</u>		<u>0 ,74337594697 =</u>

نلاحظ أن تغير إنتاج السنة لسنتي 2022/2021 أفضل من سنتي 2021/2020

**ج/- نسبة تغير القيمة المضافة:**

- يبين نسبة تطور نشاط المؤسسة المرتبط مباشرة بالوسائل الخاصة بها المستخدمة سواء البشرية أو المادية، وتحسب

بالعلاقة التالية:

	<u>القانون</u>	<u>حسابه</u>
نسبة تغير القيمة مضافة لِسنتي	(القيمة مضافة للسنة 2021- ق . م. للسنة 2020)	(-275799349,99)
	القيمة مضافة للسنة 2020	(193582585,37
<u>2021/2020</u>		193582585,37
<u>النتيجة</u>		<u>0 ,42471157445 =</u>
	<u>القانون</u>	<u>حسابه</u>
نسبة تغير القيمة مضافة لِسنتي	(القيمة مضافة للسنة 2022- ق . م لسنة 2021)	(-357440914 ,88)
	القيمة مضافة لسنة 2021	(275799349,99
<u>2022/2021</u>		275799349,99
<u>النتيجة</u>		<u>0,29601797427 =</u>

نلاحظ أن تغير القيمة المضافة لسنتي 2022/2021 أفضل من سنتي 2021/2020

**د/- نسبة تغير النتيجة الصافية:**

- تبين نسبة تطور النتيجة الصافية التي حققتها المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

	<u>القانون</u>	<u>حسابه</u>
نسبة تغير النتيجة	(النتيجة الصافية للسنة 2021-النتيجة	(-47259392,75)

الصافية	الصافي للسنة 2020	(12092407 ,05
لسنتي	النتيجة الصافية للسنة 2020	-12092407 ,05
2021/2020		
النتيجة		=
	القانون	حسابه
نسبة تغير النتيجة	(النتيجة الصافية للسنة 2022-النتيجة الصافية لس 2021)	(-128813052 ,32
الصافية		(47259392,75
لسنتي	النتيجة الصافية لسنة 2021	47259392,75
2022/2021		
النتيجة		1,72566033595 =

نلاحظ أن تغير النتيجة الصافية لسنتي 2022/2021 أفضل من سنتي 2021/2020

-/5- نسب المردودية المالية :

- هي حاصل قسمة ربح ما على الوسائل المالية التي أدت إلى الحصول على هذا الربح.

أ- نسبة المردودية المالية:

نسبة المردودية المالية = النتيجة العادية قبل الضرائب ÷ رؤوس الأموال الخاصة

2022	2021	2020	القانون	
128813052,32	47259392,75	-	النتيجة الصافية	نسبة المردودية المالية
		12092407 ,05	رؤوس الأموال الخاصة	
0,324=	0,119=	-0,030=	النتيجة	

نلاحظ أن نسبة المردودية المالية لسنة 2020 أفضل من سنتي 2021-2022

- تقتصر عند حساب رؤوس الأموال الخاصة على استعمال ح/10 رأس المال و الاحتياطات وما

يمثلها.

ب- نسبة المردودية الاقتصادية:

نسبة المردودية الاقتصادية = إجمالي فائض الاستغلال ÷ الموارد الثابتة

• تحتوي الموارد الثابتة على حسابين:

د/ 10 رأس المال والاحتياطيات وما يماثلها.

د/ 16 الاقتراضات والديون المماثلة (يمثل القروض طويلة الأجل)

2022	2021	2020	القانون	
205747796,11	138881216,55	56919554,43	إجمالي فائض الاستغلال	نسبة المردودية
927981286,8	1744323035	1640998739	الموارد الثابتة	الاقتصادية
0,221=	0,079=	0,034=	النتيجة =	

نلاحظ أن نسبة المردودية المالية لسنة 2020 أفضل من سنتي 2021-2022 قدرة التمويل الذاتي: هي مجموع المصادر الداخلية الممكن تخصيصها لعملية التمويل.

يتم حسابه وفق طريقتين:

أ/- انطلاقاً من إجمالي فائض الاستغلال:

2022	2021	2020	البيان
205747796,11+	138881216,55+	56919554,43+	إجمالي فائض الاستغلال
5496352,99+	6707995,75+	17129496,12+	ح / 75 المنتوجات العمليانية الأخرى باستثناء د/752
1752397,25+	1752397,25+	1797600,00+	ح / 76 المنتوجات المالية باستثناء الحسابين 76 و767
3818466,27	20528380,07	-16878782,05	ح / 65 الأعباء العمليانية الأخرى باستثناء د/652
17976,00-	21391,44-	16043,58-	ح / 66 الأعباء المالية باستثناء الحسابين 665 و667

-3946097,59-	-1108059,65-	-10000,00-	- ح/69 الضرائب على النتائج
<b>213106202</b>	<b>127899898</b>	<b>58817424.9</b>	قدرة التمويل الذاتي

ب/- انطلاقاً من النتيجة الصافية للسنة المالية:

البيان	2020	2021	2022
النتيجة الصافية للسنة المالية	-	47259392,75	128813052,32
+ ح / 68 المخصصات للإهتلاكات والمؤنات و خ ق	70194913,83	-77140930,6	92048418,39
- ح / 78 إسترجاعات عن خسائر القيمة	801673,65	100000,00	13162824,07
+ ح/652 نواقص القيمة	-	-	-
- ح / 752 فوائض القيمة	-	-	-
+ ح / 665 فارق التقييم عن أصول مالية- نواقص القيمة	-	-	-
- ح / 765 فارق التقييم عن أصول مالية- فوائض القيمة	-	-	-
+ ح / 667 الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية	-	-	-
- ح / 767 الأرباح الصافية عن التنازل عن الأصول المالية	-	-	-
قدرة التمويل الذاتي	<b>58817424.9</b>	<b>127899898</b>	<b>213106202</b>

تحليل المؤشرات المالية للمؤسسة 2020-2022:

أولاً: تحليل التوازن المالي

1. رأس المال العامل الصافي: (Fonds de Roulement Net – FRN)

- سجلت المؤسسة FRN إيجابياً في 2020 و2021، ما يدل على وجود فائض من الموارد طويلة الأجل لتغطية الاستخدامات الطويلة.
- لكن في 2022 انقلب إلى سلبي، مما يشير إلى خلل واضح في التوازن المالي بسبب انخفاض الموارد الثابتة بنسبة كبيرة مقارنة بالاستخدامات.
- تحليل: في 2022 لجأت المؤسسة إلى تمويل الاستخدامات الثابتة بمصادر قصيرة الأجل، مما يهدد استقرارها المالي على المدى الطويل.

2. الاحتياجات من رأس المال العامل للاستغلال: (BFR Exploitation)

- كانت موجبة فقط في 2020، ثم انقلبت إلى سالبة في 2021 و2022.
- تحليل: المؤسسة في 2021 و2022 كانت في وضع مريح من حيث تمويل نشاطها الاستغلالي؛ حيث أن الخصوم الجارية غطت الأصول الجارية.

3. الخزينة الصافية: (TN)

- الخزينة كانت إيجابية دائماً، ما يدل على توفر سيولة جيدة، خاصة في 2022، ما يعكس سياسة حذرة في إدارة الأموال الجاهزة.

ثانياً: تحليل الأداء والربحية

1. معدل الإدماج: (Taux d'Intégration)

- شهد تحسناً من 0.14 في 2020 إلى 0.22 في 2022.
- تحليل: هذا يدل على اعتماد المؤسسة أكثر فأكثر على إنتاج القيمة داخلياً وليس على السلع أو الخدمات الخارجية.

2. نسب توزيع القيمة المضافة:

- انخفضت نسبة توزيع القيمة على المستخدمين والدولة، وارتفعت نسبة فائض الاستغلال (EBE)، خاصة في 2022.
- تحليل: يعكس ذلك تحسناً في الكفاءة الإنتاجية وربحية المؤسسة.

3. المردودية الاقتصادية والمالية:

- المالية: تحوّلت من سلبية في 2020 إلى 0.32 في 2022.

- الاقتصادية: ارتفعت من 0.03 إلى 0.22.
- تحليل: الأداء العام للمؤسسة تحسن بشكل واضح، ما يعكس حسن استغلال الموارد وتوظيف التمويل لتحقيق نتائج إيجابية.

ثالثاً: تحليل التمويل والتوازن:

1. نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة:

- 1 في 2020 و2021، ثم 1 < في 2022.
- تحليل: سنة 2022 تعكس اضطراباً في التمويل، حيث لم تعد الموارد الثابتة كافية لتغطية الاستخدامات الثابتة.

2. نسبة التحرر المالي:

- منخفضة جداً عبر السنوات (0.1 في 2020 و0.025 في 2022).
- تحليل: اعتماد المؤسسة ضعيف على الديون الطويلة الأجل، مما قد يقلل من عبء الفوائد ولكنه يحدّ من توسيع التمويل طويل الأمد.

3. نسبة التمويل الخاص والدائم:

- تميل إلى الانخفاض، لكنها لا تزال تشير إلى اعتماد على التمويل الذاتي بشكل جيد.
- تحليل: الحفاظ على تمويل داخلي مرتفع يقلل من المخاطر، لكنه قد يعيق النمو في غياب تمويل خارجي فعال.

رابعاً: تحليل دورة الاستغلال

1. مدة التحصيل والتسديد والتصريف:

- التحصيل ازداد من 27 يوماً في 2020 إلى 39 يوماً في 2022، ما قد يؤثر على السيولة.
- مدة التسديد ظلت متوازنة حول 40 يوماً.
- تحليل: دورة الاستغلال متوازنة نسبياً، لكن ينبغي تحسين إدارة الزبائن لتقليص مدة التحصيل.

خامساً: تحليل السيولة

1- تحليل نسبة السيولة العامة (General Liquidity Ratio)

التحليل:

- تمثل نسبة السيولة العامة العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وهي مؤشر على قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام مواردها المتداولة.
- في 2021 سجلت المؤسسة أعلى نسبة سيولة عامة (55.25%)، مما يدل على تحسن في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل مقارنة بسنة 2020.
- لكن في 2022، نلاحظ تراجع النسبة إلى 42.5%، مما قد يشير إلى ارتفاع الخصوم الجارية أو انخفاض الأصول المتداولة، وهذا يُعد إشارة إلى بداية تدهور في التوازن المالي قصير الأجل.
- جميع النسب بقيت دون المستوى المثالي (100%)، ما يعكس أن الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الخصوم المتداولة، وهذا يُظهر ضعفًا في الهيكل المالي قصير الأجل ويشكل خطرًا على السيولة.

## 2- تحليل نسبة السيولة الجاهزة (Cash Ratio)

التحليل:

- تعكس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول الأكثر سيولة (النقدية وما يعادلها) فقط، دون الاعتماد على المخزون أو الحسابات المدينة.
- بالرغم من تحسن تدريجي في هذه النسبة من سنة إلى أخرى (من 14.39% إلى 18%)، إلا أنها تبقى أقل من النسبة المثالية المقدره بين 20% و30%، ما يشير إلى نقص في السيولة الجاهزة.
- هذا الوضع قد يعرض المؤسسة لصعوبات محتملة في مواجهة الالتزامات المفاجئة أو الطارئة، خاصة في ظل الضغوط السوقية أو ظروف التمويل غير الملائمة.

## سادسًا: تحليل قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة (2020-2022)

قدرة التمويل الذاتي (CAF) تمثل موردًا داخليًا تعتمد عليه المؤسسة لتمويل استثماراتها أو سداد ديونها دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية (قروض، مساهمين). وهي مؤشر على الاستقلالية المالية وقوة الوضع المالي للمؤسسة.

### 1- تحليل التطور عبر السنوات

- في 2020: قدرة التمويل الذاتي كانت ضعيفة نسبيًا، ما يعكس اعتماد المؤسسة بشكل أكبر على التمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها الاستثمارية والمالية.
- في 2021: ارتفعت بشكل ملحوظ بنسبة تزيد عن 117%، ما يشير إلى تحسن كبير في الكفاءة التشغيلية وتحقيق فائض يمكن استغلاله للتمويل الذاتي.

- في 2022: استمرت الزيادة لتصل إلى أكثر من 213 مليون د.ج، وهو ما يعزز قدرة المؤسسة على تمويل نشاطها الذاتي دون الحاجة الملحة إلى ديون.

## 2- أهمية هذه النتيجة في سياق التوازن المالي

- يُعتبر هذا التحسن التدريجي في قدرة التمويل الذاتي مؤشراً إيجابياً على تطور الهيكل المالي للمؤسسة واستقلاليتها.
- ارتفاع القدرة الذاتية للتمويل يعني أن المؤسسة:
  - تقلل من مخاطر الاعتماد على الديون.
  - تحسّن من صورة المؤسسة لدى المقرضين والمستثمرين.
  - تعزز من توازنها المالي الداخلي وقدرتها على مواجهة الأزمات

## نتائج التحليل الكلي لمختلف المؤشرات:

- التوازن المالي للمؤسسة عرف اضطراباً ملحوظاً في 2022، خاصة مع انخفاض رأس المال العامل وتحول BFR إلى سلب، رغم بقاء السيولة جيدة.
- مصادر التمويل الذاتية كانت مهيمنة، لكن انخفاض نسبة التمويل الدائم والتحرر المالي يدعو إلى التفكير في تنويع مصادر التمويل، خاصة التمويل طويل الأجل.
- التحسن في مؤشرات الربحية (المالية والاقتصادية) يعكس استخداماً جيداً للموارد، مما يسمح بجذب مستثمرين أو ممولين جدد.
- تُظهر المؤسسة مستوى ضعيفاً من السيولة القصيرة الأجل سواء من حيث السيولة العامة أو الجاهزة، رغم بعض التحسن في سنة 2021.
- مصادر التمويل قصيرة الأجل لم تُقابل بأصول متداولة كافية، ما قد يُهدد التوازن المالي في الأجل القصير.
- يمكن القول إن المؤسسة قد حققت تحسناً واضحاً في قدرتها على التمويل الذاتي خلال الفترة 2020-2022، مما ساهم بشكل مباشر في تعزيز توازنها المالي وقلّل من حاجتها للتمويل الخارجي. ويمثل هذا أحد أبرز مظاهر الاستقرار المالي الداخلي، ويعكس نجاح المؤسسة في تحويل جزء من نتائجها التشغيلية إلى مصدر تمويل مستدام.

## خلاصة الفصل الثاني:

لقد حاولنا في هذا الفصل التطبيقي اسقاط الاطار المظري للدراسة على الواقع العملي بمؤسسة منبع سعيدة من اجل معرفة ما اذا كانت مصادر التمويل الداخلية بالمؤسسة باعتبارها المصدر الوحيد للمؤسسة كافية لتحقيق التوازن و الاستقرار المالي بالمؤسسة وذلك :

باعتمادنا على القوائم المالية الممنوحة من طرف المؤسسة لثلاث سنوات متتالية (2020-2021-2022), المتمثلة اساسا في الميزانيات المالية , و جدول حسابات النتائج و بعد حساب مختلف النسب و مؤشرات التوازن المالي تبين ان الخزينة موجبة , و قد اتضح بان الموارد المالية في المؤسسة متوازنة و ان المؤسسة قادرة على تمويل نشاطاتها.



الخاتمة

### الخاتمة:

تعد مصادر التمويل احد العوامل الرئيسية التي تؤثر على نجاح المؤسسة حيث تمكنها من تمويل انشطتها و تحقيق اهدافها المالية و الاستثمارية و قد حاولنا من خلال دراستنا القاء الضوء على مصادر التمويل المختلفة المتاحة للمؤسسات الاقتصادية ,و التي تعد مصادر داخلية بشكل اساسي مثل : ارباح المحتجزة ,الاهتلاكات والمؤونات ..... اخ و مصادر اخرى خارجية كالاتمان التجاري ,الاتمان المصرفي و القروض المختلفة ..... اخ ,حيث تعرفنا على القوائم المالية المختلفة التي تقدمها المؤسسات و كذلك النسب و المؤشرات المالية المختلفة التي يتم من خلالها تحليل هذه القوائم ز حاولنا تطبيق كل ما سبق على مؤسسة انتاج الحليب و مشتقاته منبع سعيدة و من اهم النتائج المتوصل اليها مايلي :

### أ- النتائج من جانب النظري للدراسة :

مصادر تمويل نوعان اما انها مصادر من داخل المؤسسة و هو التمويل الذاتي مثل الارباح المحتجزة ,المبالغ المستردة او الاحتياطات ا وان تكون المصادر من خارج المؤسسة مثل : الائتمان المصرفي او التجاري , قروض متوسطة و طويلة الاجل ز تعتبر النسب المالية طريقة مهمة و بسيطة لاطهار حالة الوضعية المالية للمؤسسة . تكشف مؤشرات التوازن المالي عن مختلف مشاكل و الاختلالات المالية التي قد تعاني منها المؤسسة ' و بالتالي فان مؤشرات التوازن المالي تسهل معالجة هذه المشاكل و الاختلالات . المؤسسة قادرة على تحقيق التوازن المالي و ذلك من ظهور نتيجة ايجابية للخرينة و لظهور كل راس مال العامل الصافي الاجمالي و احتياج راس المال العامل موجبين تساعد مؤشرات التوازن المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة و تنبؤ بمشكلات الصعوبات المالية . تساعد النسب المالية باتخاذ القرارات المالية المناسبة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .

### ب -النتائج من الجانب التطبيقي للمؤسسة :

- التوازن المالي للمؤسسة عرف اضطرابًا ملحوظًا في 2022، خاصة مع انخفاض رأس المال العامل وتحول BFR إلى سلبي، رغم بقاء السيولة جيدة.
- مصادر التمويل الذاتية كانت مهيمنة، لكن انخفاض نسبة التمويل الدائم والتحرر المالي يدعو إلى التفكير في تنويع مصادر التمويل، خاصة التمويل طويل الأجل.

- التحسن في مؤشرات الربحية (المالية والاقتصادية) يعكس استخدامًا جيدًا للموارد، مما يسمح بجذب مستثمرين أو ممولين جدد.
  - تُظهر المؤسسة مستوى ضعيفًا من السيولة القصيرة الأجل سواء من حيث السيولة العامة أو الجاهزة، رغم بعض التحسن في سنة 2021.
  - مصادر التمويل قصيرة الأجل لم تُقابل بأصول متداولة كافية، ما قد يُهدد التوازن المالي في الأجل القصير.
  - يمكن القول إن مؤسسة صديقي قد حققت تحسنًا واضحًا في قدرتها على التمويل الذاتي خلال الفترة 2020-2022، مما ساهم بشكل مباشر في تعزيز توازنها المالي وقلل من حاجتها للتمويل الخارجي. ويمثل هذا أحد أبرز مظاهر الاستقرار المالي الداخلي، ويعكس نجاح المؤسسة في تحويل جزء من نتائجها التشغيلية إلى مصدر تمويل مستدام.
  - استطاعت المؤسسة محل الدراسة تمويل نشاطاتها الحالية و تحقيق الارباح بفضل التسيير الامثل لمصادرنا الداخلية .
  - المؤسسة على العموم استطاعت تلبية التزاماتها المالية
  - تمكنت المؤسسة من توليد الارباح و انشاء الثروات انطلاقا من نشاطها التجاري و ذلك لاعتمادها على حساب الصافي للمؤسسة من خلال خصم تكاليف العامة من ايرادات الصافية .
- ج-اثبات صحة الفرضيات:

### الفرضية الاولى :

تفضيل المؤسسات المختلفة من المصادر الداخلية و تمويل احتياجاتها و نشاطاتها المختلفة رغم اتسامها بضعف تكلفتها و كذلك سهولة الحصول عليها من شأنه ان يعرض المؤسسة الى مشكلات مالية و قد تؤثر على استمراريتها و ذلك لصعوبة توفير المادة الاولية بحيث مؤسسة الحليب و مشتقاته منبع سعيدة تعتمد ايضا على المصادر الخارجية بحيث يوجد توازن في مؤشرات التوازن المالي وهذا يدل على اعتمادها على سياسة تمويلية ناجحة و هذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى للدراسة .

**الفرضية الثانية :** تنوع المؤسسة لمصادر التمويل بما يتناسب و طبيعة نشاطها , يمنح المؤسسة مساحة من الحرية تجعلها تقوم باستثمارات مختلفة دون الخوف من نقص السيولة , بالاضافة الى ذلك عند اختيار مصادر التمويل بعناية حيث لا ينتج عنها اي مصاريف مالية تؤثر على الربحية للمؤسسة دون ادنى شك تمكنها من الاستمرار و المساهمة بشكل فعال لتحقيق التوازن المالي على المدى الطويل , و هذا يثبت صحة الفرضية الثانية.

### د- توصيات الدراسة :

- العمل على تعزيز التمويل طويل الأجل (قروض بنكية أو سندات) لتدعيم رأس المال العامل وضمان توازن مالي دائم.
- تقليص آجال التحصيل من الزبائن لتقوية السيولة التشغيلية.
- الحفاظ على نسبة عالية من التمويل الذاتي، مع مراعاة عدم التضحية بالنمو بسبب ضعف التمويل الخارجي.
- من الضروري للمؤسسة تقليص الالتزامات الجارية أو رفع مستويات الأصول السائلة.
- وضع نظام مالي فعال يتماشى مع أهداف الشركة و يلي احتياجاتها المالية ,و ذلك عن طريق تحقيق التوازن المالي بين المصادر المختلفة المستخدمة لتمويل الأنشطة المختلفة للشركة .
- يجب ان يكون المسير المالي للمؤسسة على دراية بجميع مصادر التمويل المتاحة من خلال تعداد خصائصها و تحديد تكاليفها و كذلك التنبؤ باثارها الفعلية.
- تطوير نظام المعلومات دقيق لتسهيل عملية التمويل و دراسة المخاطر التي من الممكن ان تؤدي بها الى الافلاس.
- محاولة تنويع مصادر التمويل بما يتناسب مع وضع المؤسسة.

### هـ- الافاق الدراسة :

لا يزال البحث في المجال المشروع الاقتصادي واسعا حيث يمثل كل مصدر تمويل بابا للتعلم فيه , كما انه لا يزال هناك العديد من النقاط المجهولة التي يمكن ان تكون موضوعات للبحث نذكر :

- 1- المصادر الحديثة للتمويل و اثرها على الاداء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر .
- 2- مستقبل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بين التمويل التقليدي و الحديث .
- 3- فاعلية القرار التمويلي في تحديد القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية.



## قائمة المصادر والمراجع



مذكرات :

- سعاد سعادة" أثر السياسة التمويلية على أداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"، دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز، مذكرة الماستر جامعة ورقلة 2013 -2015.
- سليم حسام بعنوان" مصادر التمويل و أثرها على التوازن المالي للمؤسسات الاقتصادية" مطاحن الحضنة مذكرة ماستر جامعة المسيلة (2015- 2016)
- مداخلة للاستاذتين غلاب نعيمة وزغيب مليكة بعنوان " تحليل اساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب و مشتقاته" الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة لجزائر والدول النامية، بسكرة 2006
- عادل عشي الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2002، ص25.
- زغيب مليكة، شتقير الميلود التسيير الرسمي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2016.
- جهيدة عواريب، استخدام التحليل المالي الديناميكي لتشخيص التوازن المالي، مذكرة ماستر غير منشورة، قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2013/2014، ص14.
- اليمين سعاد استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية ولترشيد القرارات جامعة باتنة، الجزائر، 2008/2009، ص64.
- دونالد كيسو، جيرى ويجانت، ترجمة: أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، ط، 2م2، دار المريخ، 1301، 1.

الكتب:

- منير ابراهيم هندي الادارة المالية -مدخل تحليلي معاصر - المكتب العربي الحديث مصر 1999ص452
- جيل احمد توفيق اساسيات التمويل و الادارة المالية دار النهضة بيروت 1993ص333.
- فيصل محمد الشواوة مبادئ المالية الطبعة الاولى دار المسيرة النشر و التوزيع و الطباعة عمان 2013ص79-81

- هيثم محمد الزغبى الادارة والتحليل المالي دار الفكر لنشر والتوزيع الأردن، 2000، ص78.
- مايخ شيب الشمري محسن كريم حمزة التمويل الدولي الطبعة الاولى دار الضياء للطباعة والنشر، بغداد، 2015، ص22.
- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار البحث 1990 ص45-53.
- خميسي شيحة التسيير المالي للمؤسسة دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص91.
- مبارك لسوس التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص36.
- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سبق ذكره، ص45.
- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، طبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص421-422.
- حسن احمد توفيق الادارة المالية في المشروعات التجارية , دار المعلم للتجارة, 1983, ص290.
- مفلح محمد عقل ,مقدمة في الادارة المالية ,الطبعة الاولى ,مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ,الاردن ,2008, ص221-422
- المالية الياس بن ساسي قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الجزء الأول، 2011، ص09 العامة - تأليف: د. محمد جمال الدين الأزهرى أبو الفتوح على فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص51.
- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي الأساسي للإستثمار في الأوراق المالية، دار النهضة العربية، 2000، ص218.
- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص363.
- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط1، مطبعة الطليعة، عمان، 2000، ص54 . 1

مجلات:

وليد ناجي الخيال، التحليل المالي منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة " الدنمارك، 2007، ص280..

غالمي العالية التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة التحليل المالي، مجلة الدراسات الفلسفية، العدد الاول الجزائر مارس 2018.

زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم دراسة الاداء (ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد63، سنة 2007، ص114.

GEORGE DEPPALLENS، J. P. JOBARD، "Gestion financière de l'entreprise"، Edition Sirey، 1990، p 253.

1 Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson ،Financial management & analysis، John Wiley & Sons، Inc. Second Edition، 2003،.P740.



# قائمة الملاحق



GIPLAIT SAIDA

BP 142 ZI REBAHIA SAIDA

N° D'IDENTIFICATION:098731010007932

EDITION\_DU:09/06/2025 11:34  
EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2021			2020
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		547 400,00	426 840,83	120 559,17	47 825,00
Immobilisations corporelles					
Terrainsx		158 186 530,00		158 186 530,00	158 186 530,00
Bâtiments		176 987 374,85	28 358 344,85	148 629 030,00	149 501 117,52
Autres immobilisations corporelles		849 206 060,07	593 020 522,94	256 185 537,13	289 520 462,15
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		2 668 235,29		2 668 235,29	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		200 000,00		200 000,00	200 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		887 500,00		887 500,00	887 500,00
Impôts différés actif		23 190 867,68		23 190 867,68	22 002 259,86
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>1 211 873 967,89</b>	<b>621 805 708,62</b>	<b>590 068 259,27</b>	<b>620 345 694,53</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours		83 189 094,32	1 952 409,53	81 236 684,79	147 737 209,46
Créances et emplois assimilés					
Clients		85 440 479,47	52 994 738,47	32 445 741,00	31 996 631,80
Autres débiteurs		137 432 405,27	24 741 189,23	112 691 216,04	81 024 077,26
Impôts et assimilés		7 485 370,06		7 485 370,06	2 279 393,50
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		50 000 000,00		50 000 000,00	50 000 000,00
Trésorerie		285 901 516,33		285 901 516,33	185 678 134,88
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>649 448 865,45</b>	<b>79 688 337,23</b>	<b>569 760 528,22</b>	<b>498 715 446,90</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>1 861 322 833,34</b>	<b>701 494 045,85</b>	<b>1 159 828 787,49</b>	<b>1 119 061 141,43</b>

GIPLAIT SAIDA

BP 142 ZI REBAHIA SAIDA

N° D'IDENTIFICATION:098131010007932

EDITION\_DU:09/06/2025 11:34

EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

**BILAN (PASSIF)**

	NOTE	2021	2020
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		396 410 000,00	396 410 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		573 012 088,67	573 012 088,67
Ecart de réévaluationx			
Ecart d'équivalence (1)		47 259 392,75	-20 335 583,97
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-20 335 583,97	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
<b>Part de la société consolidante (1)</b>			
<b>Part des minoritaires (1)</b>			
<b>TOTAL I</b>		<b>996 345 897,45</b>	<b>949 086 504,70</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		898 800,00	1 797 600,00
Impôts (différés et provisionnés)		2 572 062,78	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		43 012 229,47	39 194 099,87
<b>TOTAL II</b>		<b>46 483 092,25</b>	<b>40 991 699,87</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		78 851 871,46	102 107 616,25
Impôts		811 793,00	682 079,24
Autres dettes		37 336 133,33	26 193 241,37
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>116 999 797,79</b>	<b>128 982 936,86</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>1 159 828 787,49</b>	<b>1 119 061 141,43</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

GIPLAIT SAIDA

BP 142 ZI REBAHIA SAIDA

N° D'IDENTIFICATION:098131010007932

EDITION\_DU:09/06/2025 11:34  
EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2021	2020
Ventes et produits annexes		1 523 813 445,26	1 314 158 237,25
Variation stocks produits finis et en cours		-16 326 908,58	33 436 418,87
Production immobilisée		2 668 235,29	
Subventions d'exploitation		45 242 834,00	40 352 784,00
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>1 555 397 605,97</b>	<b>1 387 947 440,12</b>
Achats consommés		-1 256 905 531,27	-1 170 403 189,76
Services extérieurs et autres consommations		-22 692 724,71	-23 961 664,99
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-1 279 598 255,98</b>	<b>-1 194 364 854,75</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>275 799 349,99</b>	<b>193 582 585,37</b>
Charges de personnel		-135 344 979,95	-134 703 066,65
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 573 153,49	-1 959 964,29
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>138 881 216,55</b>	<b>56 919 554,43</b>
Autres produits opérationnels		6 707 995,75	17 129 496,12
Autres charges opérationnelles		-20 528 380,07	-16 878 782,05
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-77 140 930,68	-70 194 913,83
Reprise sur pertes de valeur et provisions		100 000,00	801 673,65
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>48 019 901,55</b>	<b>-12 222 971,68</b>
Produits financiers		1 752 397,25	1 797 600,00
Charges financières		-21 391,44	-16 043,58
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>1 731 005,81</b>	<b>1 781 556,42</b>
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>49 750 907,36</b>	<b>-10 441 415,26</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-1 108 059,65	-10 000,00
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		-1 383 454,96	-1 640 991,79
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>1 563 957 998,97</b>	<b>1 407 676 209,89</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-1 516 698 606,22</b>	<b>-1 419 768 616,94</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>47 259 392,75</b>	<b>-12 092 407,05</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			-8 243 176,92
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			-8 243 176,92
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			<b>-8 243 176,92</b>
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>47 259 392,75</b>	<b>-20 335 583,97</b>

GIPLAIT SAIDA

BP 142 ZI REBAHIA SAIDA

N° D'IDENTIFICATION:098131010007932

EDITION\_DU:09/06/2025 11:29  
EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2020		2019
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles		565 500,00	517 675,00	47 825,00
Immobilisations corporelles				
Terrainsx		158 186 530,00		158 186 530,00
Bâtiments		175 447 094,85	25 945 977,33	149 501 117,52
Autres immobilisations corporelles		834 189 006,83	544 668 544,68	289 520 462,15
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées		200 000,00		200 000,00
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		887 500,00		887 500,00
Impôts différés actif		22 002 259,86		22 002 259,86
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>1 191 477 891,54</b>	<b>571 132 197,01</b>	<b>620 345 694,53</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
Stocks et encours		149 689 618,99	1 952 409,53	147 737 209,46
Créances et emplois assimilés				
Clients		85 091 370,27	53 094 738,47	31 996 631,80
Autres débiteurs		105 765 266,49	24 741 189,23	81 024 077,26
Impôts et assimilés		2 279 393,50		2 279 393,50
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants		50 000 000,00		50 000 000,00
Trésorerie		185 678 134,88		185 678 134,88
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>578 503 784,13</b>	<b>79 788 337,23</b>	<b>498 715 446,90</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>1 769 981 675,67</b>	<b>650 920 534,24</b>	<b>1 119 061 141,43</b>

GIPLAIT SAIDA

BP 142 ZI REBAHIA SAIDA

N° D'IDENTIFICATION:098131010007932

EDITION\_DU:09/06/2025 11:29

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

**BILAN (PASSIF)**

	NOTE	2020	2019
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		396 410 000,00	
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		573 012 088,67	
Ecart de réévaluationx			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-20 335 583,97	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
<b>Part de la société consolidante (1)</b>			
<b>Part des minoritaires (1)</b>			
<b>TOTAL I</b>		<b>949 086 504,70</b>	
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		1 797 600,00	
<b>Impôts (différés et provisionnés)</b>			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		39 194 099,87	
<b>TOTAL II</b>		<b>40 991 699,87</b>	
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		102 107 616,25	
Impôts		682 079,24	
Autres dettes		26 193 241,37	
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>128 982 936,86</b>	
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>1 119 061 141,43</b>	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

GIPLAIT SAIDA

BP 142 ZI REBAHIA SAIDA

N° D'IDENTIFICATION:098131010007932

EDITION\_DU:09/06/2025 11: 5

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2020	2019
Ventes et produits annexes		1 314 158 237,25	
Variation stocks produits finis et en cours		33 436 418,87	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		40 352 784,00	
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>1 387 947 440,12</b>	
Achats consommés		-1 170 403 189,76	
Services extérieurs et autres consommations		-23 961 664,99	
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-1 194 364 854,75</b>	
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>193 582 585,37</b>	
Charges de personnel		-134 703 066,65	
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 959 964,29	
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>56 919 554,43</b>	
Autres produits opérationnels		17 129 496,12	
Autres charges opérationnelles		-16 878 782,05	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-70 194 913,83	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		801 673,65	
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>-12 222 971,68</b>	
Produits financiers		1 797 600,00	
Charges financières		-16 043,58	
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>1 781 556,42</b>	
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>-10 441 415,26</b>	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-10 000,00	
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		-1 640 991,79	
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>1 407 676 209,89</b>	
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-1 419 768 616,94</b>	
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-12 092 407,05</b>	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		-8 243 176,92	
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		<b>-8 243 176,92</b>	
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>-20 335 583,97</b>	

GIPLAIT SAIDA

BP 142 ZI REBAHIA SAIDA

N° D'IDENTIFICATION:098131010007932

EDITION\_DU:09/06/2025 11:36

EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

## BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2022		2021
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporellesX		734 794,94	456 146,99	278 647,95
<b>Immobilisations corporelles</b>				
Terrains		158 186 530,00		158 186 530,00
Bâtiments		184 792 555,13	30 667 501,98	154 125 053,15
Autres immobilisations corporelles		858 635 728,63	645 750 344,15	212 885 384,48
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours		37 024 516,04		37 024 516,04
<b>Immobilisations financières</b>				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées		200 000,00		200 000,00
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 508 868,00		1 508 868,00
Impôts différés actif		25 433 361,86		25 433 361,86
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>1 266 516 354,60</b>	<b>676 873 993,12</b>	<b>589 642 361,48</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
Stocks et encours		94 664 927,00	1 952 409,53	92 712 517,47
<b>Créances et emplois assimilés</b>				
Clients		77 190 532,66	52 994 738,47	24 195 794,19
Autres débiteurs		93 688 288,20	24 741 189,23	68 947 098,97
Impôts et assimilés		4 187 906,73		4 187 906,73
Autres créances et emplois assimilés				
<b>Disponibilités et assimilés</b>				
Placements et autres actifs financiers courants		50 000 000,00		50 000 000,00
Trésorerie		450 489 723,00		450 489 723,00
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>770 221 377,59</b>	<b>79 688 337,23</b>	<b>690 533 040,36</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>2 036 737 732,19</b>	<b>756 562 330,35</b>	<b>1 280 175 401,84</b>

GIPLAIT SAIDA

BP 142 ZI REBAHIA SAIDA

N° D'IDENTIFICATION:098131010007932

EDITION\_DU:09/06/2025 11:36

EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2022	2021
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		396 410 000,00	396 410 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		599 935 897,67	573 012 088,67
Ecart de réévaluationx			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		128 813 052,32	47 259 392,75
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-3 094 681,00	-20 335 583,97
<b>Part de la société consolidante (1)</b>			
<b>Part des minoritaires (1)</b>			
<b>TOTAL I</b>		<b>1 122 064 268,99</b>	<b>996 345 897,45</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières			898 800,00
Impôts (différés et provisionnés)		2 329 916,81	2 572 062,78
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		47 024 770,81	43 012 229,47
<b>TOTAL II</b>		<b>49 354 687,62</b>	<b>46 483 092,25</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		63 864 963,61	78 851 871,46
Impôts		5 575 343,53	811 793,00
Autres dettes		39 316 138,09	37 336 133,33
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>108 756 445,23</b>	<b>116 999 797,79</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>1 280 175 401,84</b>	<b>1 159 828 787,49</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

GIPLAIT SAIDA

BP 142 ZI REBAHIA SAIDA

N° D'IDENTIFICATION:098131010007932

EDITION\_DU:09/06/2025 11:36

EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2022	2021
Ventes et produits annexes		1 596 862 229,36	1 523 813 445,26
Variation stocks produits finis et en cours		294 865,08	-16 326 908,58
Production immobilisée		280 000,00	2 668 235,29
Subventions d'exploitation		31 738 870,00	45 242 834,00
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>1 629 175 964,44</b>	<b>1 555 397 605,97</b>
Achats consommés		-1 249 125 473,29	-1 256 905 531,27
Services extérieurs et autres consommations		-22 609 576,27	-22 692 724,71
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-1 271 735 049,56</b>	<b>-1 279 598 255,98</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>357 440 914,88</b>	<b>275 799 349,99</b>
Charges de personnel		-150 153 164,77	-135 344 979,95
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 539 954,00	-1 573 153,49
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>205 747 796,11</b>	<b>138 881 216,55</b>
Autres produits opérationnels		5 496 352,99	6 707 995,75
Autres charges opérationnelles		-3 818 466,27	-20 528 380,07
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-92 048 418,39	-77 140 930,68
Reprise sur pertes de valeur et provisions		13 162 824,07	100 000,00
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>128 540 088,51</b>	<b>48 019 901,55</b>
Produits financiers		1 752 397,25	1 752 397,25
Charges financières		-17 976,00	-21 391,44
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>1 734 421,25</b>	<b>1 731 005,81</b>
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>130 274 509,76</b>	<b>49 750 907,36</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-3 946 097,59	-1 108 059,65
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		2 484 640,15	-1 383 454,96
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>1 649 587 538,75</b>	<b>1 563 957 998,97</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-1 520 774 486,43</b>	<b>-1 516 698 606,22</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>128 813 052,32</b>	<b>47 259 392,75</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>128 813 052,32</b>	<b>47 259 392,75</b>